سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٢٦ مايو ١٩٦٨

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، حسين الشافعى.. نائب الرئيس ووزير الأوقاف، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، الدكتور محمود فوزى.. مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، عبد المحسن أبو النور.. للإدارة المحلية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، محمد النبوى المهندس.. للصحة، عبد الوهاب البشرى.. للانتاج الحربى، محمد لبيب شقير.. للتعليم العالى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، ضياء الدين داوود.. للشئون الاجتماعية وللدولة لشئون مجلس الأمة، عبد العزيز كامل.. نائب وزير الأوقاف.

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١-	مراجعة الاستثمارات كلها	١، ٣٤-٤٠
٢-	الميزانية النقدية والعجز بالنسبة للنقد الحر والاتفاقيات	٦
٣-	الموقف بالنسبة للميزانيات الجارية	٧
٤-	قواعد وضع الخطة	١٢
٥-	عبد الناصر.. أسباب الاختلاف مع زكريا محى الدين واستقالته مع عبد المنعم القيسونى	٣٣-٣٤
٦-	الوضع مع صندوق النقد الدولى	٤٠
٧-	خطوات الاصلاح الاقتصادى	٤١-٥٧

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٦٨/٥/٢٦

تم بحث حجم استثمارات الميزانية فى ضوء نتائج دراسة اللجنة الرباعية المكلفة بدراسة الاصلاح الاقتصادى والمالى، ومقتضيات الدفاع القومى التى تفرضها الظروف الاستثنائية التى يمر بها النضال الوطنى.

تقرر أن تعيد اللجنة مناقشة مشروعات الاستثمار مع القطاعات المختلفة.

طلب الرئيس جمال عبد الناصر أن تواصل اللجنة استكمال دراستها، على أن يؤخذ فى الاعتبار العمل على موازنة ميزان المدفوعات الخارجية خلال فترة معقولة؛ عن طريق زيادة الصادرات والحد من الواردات، واختيار المشروعات التى تكفل تحقيق هذا الهدف، كما طلب التركيز على دفع عجلة الانتاج فى الزراعة والصناعة.

تقرر أن تقوم لجنة الاصلاح الاقتصادى بإجراء دراسات عن الاصلاح الادارى والتنظيمى؛ اللازمين لإنطلاق الوحدات الاقتصادية بما يحقق أهداف الخطة.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٢٦ مايو ١٩٦٨

عبد الناصر: من مراجعة الاستثمارات إمبارح فى الجلسة اللى حضرناها، وصلت الاستثمارات لـ ٤٥٩.. استثمارات الوزارات المقدمة ٤٥٩.

حجازى: ٤٥٩ استثمارات لو أخدنا كل الاستثمارات المقدمة؛ ده الاستثمار القومى كله القطاع العام والقطاع الخاص والصناعة بالكامل والمخزون.

عبد الناصر: طيب والمطلوب ٣٠٨.

حجازى: دا المقترح الأول ٣٠٨.

عبد الناصر: ٣٠٨ ده المقترح.. دى النقطة الأولى، إذاً مش ممكن نزود عن ٣٠٨ على أساس إن ٣٠٨ هتدينا ٦٪. والحقيقة إحنا معندناش قدرة أكتر من ٣٠٨، فالمطلوب دلوقتى مراجعة الاستثمارات تانى كلها مع اللجنة الاقتصادية؛ علشان ننزل ٤٥٩ الى ٣٠٨ وعشان نعمل الميزانية.

النقطة التانية المطلوب من مقدمة الاستثمارات كام؟

زكى: هم طالبين حوالى ٥٩ إحنا بنقول اللى نقدر ندبره ٥ و١٥ يعنى ٢٠ مليون ٥ حرة و ١٥ اتفاقيات، يعنى ٢٠ مليون ده أقصى ما يمكن تدبيره.

عبد الناصر: وبعدين الحقيقة ٥٩ مافيش معندناش ٥٩ عشان ندفع مقدمة الاستثمارات.

زكى: النقد الأجنبى عمرنا ما ندفع منه ٥٠٪.

عبد الناصر: أيضا هذا الموضوع بيراجع كله تانى فى اللجنة الاقتصادية؛ بحيث إن الاستثمارات مقدمها بيبقى ٢٠ مليون بس عشان يبقى الكلام واقعى مانقولش كلام على الورق ومايتنفذش.
بالنسبة لوزارة الحربية: أنا اتكلمت مع الفريق فوزى النهارده على إنه بيراجع خصوصا الـ ٢٠ مليون بتوع المركبات والـ ٢٠ مليون بتوع الطيران.. مافيش. وبعدين

بالنسبة للزيادة فى الأجور فى الطوارئ ١٠ مليون وفى العادية ١٠ مليون! كل العملية عايزه تتراجع تانى الحقيقة لأن فيه زيادة فى الطوارئ حوالى ١٠٠ مليون وفيه زيادة فى العادية عن السنة اللى فاتت حوالى ٩ مليون، فيعنى الميزانية فيها عجز أد إيه؟

حجازى: ٢١٥ وصلت دلوقتى الى ١٠٠ الحقيقة.

عبد الناصر: يعنى لو تنازلوا الحربية عن ١٠٠! (ضحك)

ف. فوزى: القوات المسلحة فقط ١٠٠٪ عجز.

عبد الناصر: من تحت دقننا كده وإحنا ماحناش داريين! (ضحك)

ف. فوزى: وبعدين القوات الجوية ١٠ قواعد تصبح السنة القادمة ٣٤، السنة القادمة تصبح ٣٤ قاعدة جوية تطور كبير الحقيقة.

عبد الناصر: طب ماهى القواعد دى مصاريف غير متكررة، والإنشاءات كلها مصاريف غير متكررة.

ف. فوزى: عشان كده الزيادة الطبيعية فى الميزانية ٩ مليون اليوم تعتبر طبيعيه من وجهة نظر التطور، ولكن الزيادة كلها ٩١ كلها طبيعى إحنا خدنا ٧٩.

عبد الناصر: طب على العموم بتقعدوا معاهم، بالذات كمان من الحاجات بتاع العملة الصعبة إذا كان مافيش ماحناش..

ف. فوزى: أنا وصلت لحاجة النهارده – زى ما قلت لسيادتك – المسعى اللى احنا ماشيين فيه ماهوش المثال اللى احنا حاطين عليه الأثمان؛ فمن هنا هيحصل وفر اقتصادى.

عبد الناصر: طيب على العموم بتقعد معاهم بتقعد مع إخواننا ومعاك الناس بتوعك بتوع الميزانية وتبحثوا العملية كلها مافيش حاجة سر، يعنى كان فيه تقاليد إن التفاصيل مابتتحطش وبتاع يعنى بتدوهم باب أول وباب تانى وكل القرار اللى أنا بامضيه مهواش سر على وزير الخزانة.

ف. فوزى: وأنا غيرت القانون نمرة ٢٠٤ من قانون الحسابات المخازن والعقود، وإن كلها تحت تصرف الناس.

عبد الناصر: بعدين برضه أما بنعرف حاجة مطلوبة للسنة دى بس، بنقدر ناخد لها قرض وبنعمل لها عملية على أساس إنها حاجة غير متكررة، واللى نتحملها فى سنة ممكن نتحملها على ١٠ سنين أو على ١٥ سنة.

حجازى: العُهد.

عبد الناصر: العُهد معرفش أنا عملية العُهد دى وقفت ولا ماوقفتش؟! عملية العُهد دى بقالها ٧ سنين بنتكلم فيها يافوزى.

ف. فوزى: والله يافندم الموضوع له تراكمات سابقة، الموضوع ماشى لكن ماخدش منى انتباه كويس نتيجة إن أنا مش عايز أبص لورا.

عبد الناصر: آه.. طيب بس مايجوش يعنى السنة دى يقولوا لى عُهد تانى يعنى مثلا٣٠ مليون جنيه زيادة! ماهو اللى كان بيحصل إيه؟ يروحوا ساحبين ٣٠ مليون جنيه زيادة ونقول نزنق فى الميزانية والبنك يشوف كذا ويعمل كذا، وبعدين هم يروحوا صارفين نيجى فى وقت الميزانية ننزل فى الميزانية ونقعد نفاصل وننزل مثلا١٠ مليون، هم بعد كده يسحبوا عُهد ٣٠ مليون يبقى كإن احنا العملية مخرومة يعنى.

ف. فوزى: عادة العملية تصاعدت فى ٦٢ و٦٣.

عبد الناصر: عملية اليمن.

ف. فوزى: إنما بعد كده فى الإجراءات داخل فى الميزانية مبدأ مش مسلم بيه فى هذا الظرف.

عبد الناصر: نوقف كلية موضوع العُهد ثم العُهد القديمة بنسويها كلها.
هتدينا فكرة عن الميزانية النقدية، اتفضل.

زكى: هو أنا طبعا كل سنة بنجمع مواردنا من النقد الأجنبى المنظورة وغير المنظورة، طبعا المنظورة هى المصاريف غير المنظورة اللى هى الخدمات، وبنشيل منها الالتزامات المقرر سدادها وبنشيل منها المدفوعات غير المنظورة، والباقى هو اللى بيتاح فى استيراد السلع. فطبقا للموقف بالنسبة لسنة ٦٨/٦٩ قد أخذنا باعتبار إمكانياتنا من الصادرات الزراعية صادرات صناعية وأخذنا فى اعتبار.

عبد الناصر: الدودة عاملة إيه السنة دى؟

مرعى: نازلة كتير قوى ولما تنزل والقطن صغير كده ما بيقدر عليها، إنما هى أكتر من السنة اللى فاتت.

زكى: فأخدنا فى الاعتبار إن الصادرات الصناعية بتزيد، وأخدنا فى الاعتبار طبعا شئ من النقص فى القطن. إنما الحاصلات الأخرى فيه زيادة، لكن فى جميع الأحوال اعتبرنا إن الموارد الجارية السنة دى أكتر من السنة اللى فاتت بحوالى ٢٠ مليون جنيه، نأمل إن احنا نحقق هذا الهدف. فإذا تحقق هذا من الموارد الجارية ٣٠٣ مليون جنيه ما بين حرة واتفاقيات:

موارد مؤتمر القمة ١٠٧ مليون جنيه يبقى كافة الموارد ٤١٠ مليون جنيه. الالتزامات اللى علينا إحنا أعدنا النظر فى الالتزامات، وجدنا إن فيه التزامات لابد أن تسدد والتزامات ممكن النظر فى تسديدها أو عدم سدادها زى الودائع أو القروض؛ ماشى يعنى ممكن تأجيل تسديدها أو الاشتراك فى رؤوس أموال جهات دولية ممكن تقليل سداد حصتنا بدون مساس بسمعتنا الدولية.

فتم فى الاعتبار إن الالتزامات التى تسدد ولا تجدد حوالى ٩٤ مليون جنيه. فالمجموعات المنظورة حكومية حوالى ١٧ مليون جنيه وغير حكومية ١٨ مليون جنيه يعنى ٣٥ مليون جنيه، يبقى الالتزامات والمدفوعات غير المنظورة ١٣٠ مليون جنيه. إذا شلناها من الموارد الجارية والاستثنائية اللى هى ٤١٠، يبقى المتاح للاستيراد الفعلى ٢٨٠ مليون جنيه (١٥٧ مليون جنيه حرة و ١٢٣ مليون جنيه اتفاقيات).

جرت العادة إن احتياجات الاستيراد السلعى (١٥٤ مليون جنيه حرة و١٩٧ مليون جنيه اتفاقيات)، لو سيرنا على المعدل اللى سيرنا عليه العام الماضى وإن كانت بعض القطاعات تشكو منه نسبيا، لكن بالرغم من ذلك فإنه متاح للاستيراد اللى هو ٢٨٠ مليون جنيه ويقارن بـ ٣٥١ مليون جنيه احتياجات الاستيراد السلعى.

معنى هذا إن فيه عجز ٧١ مليون جنيه، فإما إن العجز ده كله يطرح من المتاح للاستيراد – المتاح للاستيراد ٢٨٠ مليون والاحتياجات ٣٥١ مليون – فالعجز ٧١ مليون فإما إنه يطرح ده من المتاح للاستيراد وده مش معقول، وإما إننا بنأمل إننا نحقق الآتى:

أولا: فيه بعض التزامات علينا لبعض الدول الشرقية بعضها التزامات نتيجة التعاون الاقتصادى، ودى مجموعها بتاع حوالى ٤٧ مليون جنيه. طبعا مش هنقدر نؤجل دى كلها ممكن أن نقول نتكلم فى ٢٥ مليون جنيه لتأجيلها، يتبقى حوالى ٤٥ مليون جنيه. كنا بنقول من الممكن إن ال ٤٥ مليون دى ٢٥ منها لابد إنها تنقص من المصروفات اللازمة للجيش؛ لأن متطلبات الجيش السنة دى حوالى ٧٣ مليون جنيه.

أنا بقول: الـ ٧٣ بما فيها الأقساط لأن لازم ناخد الجيش كله كوحدة منظور وغير منظور، ده لما نقارنه بالسنة اللى فاتت فيه زيادة تربوا ٢٥ الى٣٠ مليون جنيه. أنا بقول إن ممكن ننقص ده بطريقتين: طريقة إننا بننقص بالفعل الاحتياجات، الطريق الآخر إن فيه كثير من المطالب ممكن إنها تستورد على قروض؛ يعنى ممكن إننا نستوردها لكن ماتتسددش فى نفس هذا العام زى ما كنا عملنا مع تشيكوسلوفاكيا أو مع غيرها من البلاد.

النقطة التالتة: إننا لاحظنا إن الأسعار معلقة بنسبة كبيرة، وخصوصا إن دول لما بياخدوا بندفع لهم فى حساب الاتفاقيات بيشتروا السلع بسعر العالمى، وإن كنا بنزود عليهم بنزود بالتيلة ١٠ – ١١ – ١٢٪ لكن مش ٢٥ أو ٣٠٪ زى ما هو موجود فى بعض السلع اللى هم بيوردوها.

فإحنا بنقول: لما ناخد دول فى اعتبار العاملين، يمكن يبقى كل العجز اللى قدامنا ١٥ مليون بنحاول إننا نتداركه عن طريق إننا بنقدر نحصل على بعض الواردات بتسهيلات ائتمانية؛ يعنى نقدر هنزود تانى فى تسهيلاتنا من البنوك. يعنى إحنا كنا تسهيلاتنا من البنوك بدأناها بـ ١٠٨. وتذكر سيادتك أمرت إننا لازم ننزلها بالتدريج عشان نقدر نتخلص من دى. فعلا إحنا كنا السنة اللى فاتت سددنا وصلنا لـ ٧٠ وممكن بنقدر نزود شوية، وإمبارح أو أول إمبارح وافقت بعض البنوك إنها تزود حوالى ١٥ مليون دولار؛ فده هيحل لنا جانب من هذا العجز، وإن كان ده تمن وده تمن لأن التسهيلات

مابنقدمهاش بفائدة وسعر فايدة السوق العالمى مرتفعة وبتوصل الى ١١٪، وده عبء علينا لكن مافيش مفر منه علشان نسد هذا العجز.

ده باختصار الموقف بالنسبة للميزانية النقدية.

طبعا الميزانية النقدية مبنية على أساس إن كان فيه مقدم للاستثمار ٥ و١٠ اللى هو ١٥، إحنا لاحظنا إن صعب على القطاع الاقتصادى إنها تشتغل بـ ١٥، وعشان ننزل معاهم بحاجة معقولة قلت نرفعه لـ ٢٠. وده نفس الرقم بتاع السنة اللى فاتت وتقريبا السنة اللى قبليها ودا يمكن عملى؛ يبقى إحنا مشينا شوط إننا نقدر نمكن القطاعات إنها تنزل فى طلباتها للاستثمار لأرقام واقعية.

عبد الناصر: أيوه.

البشرى: إذا كان وزير الاقتصاد يتفضل يدينا فكرة عن الموضوع العجز بالنسبة للنقد الحر والاتفاقيات علشان نقدر نعرف.

زكى: هو بالنسبة للموقف بالنسبة للنقد الحر، يعنى نسبيا كويس يعنى نقدر نقول: إن معندناش عجز فى النقد الحر، إنما عنصر الأرقام بالضبط هو الآتى:

الموارد الـ ٤١٠ وزعوا على ٢٣٠ حرة و١٨٠ اتفاقيات. الالتزامات اللى أنا قلت عليها ٩٤ (٤٧ حرة و٤٧ اتفاقيات) يبقى الالتزامات والمدفوعات غير المنظورة تبقى ٧٢ و٥٧ (٧٢ حرة و٥٧ اتفاقيات) يبقى الجملة ١٣٠، لما نشيل ١٣٠ من ٤١٠ يبقى المتاح للاستيراد حوالى ١٥٧,٥ حر ١٢٣ اتفاقيات، المجموع ٢٨٠.

احتياجات الاستيراد السلعى ١٥٤ أو ١٥٥ حر ١٩٧ اتفاقيات، المجموع ٣٥٢. ده يمكن بيحسن صحيح الصورة من الناحية الشكلية؛ لأن لما يبقى المتاح للاستيراد السلعى ١٥٧ والمطلوب ١٥٤ وهيطلع لـ ١٥٧، يبقى كأننا بنقول: إن مافيش عجز فى العملة الحرة. والعملة الحرة هى الصعبة يعنى سبيل الحصول عليها صعب، لكن الاتفاقيات سبيل الحصول عليها هو أننا نزيد فى المديونية. وهى المشكلة اللى احنا بنواجهها مع دول الاتفاقيات، إن حد المديونية بينا وبين الدول دى كمجموعة حوالى ٤٢ مليون جنيه إحنا تجاوزنا الـ ٤٢ ووصلنا لـ ٨٢، وأنا كنت إترجيتهم إننا مننزلش لـ ٤٢ ونجمد الـ ٨٢ ونرجع تانى ناخد حد المديونية معاهم آخر.

بعضهم قبل وبعضهم يعنى ماقبلش، لكن إحنا بنمشى معاهم عمليا بنفرض هذا عليهم؛ لأن اللى بيحصل إن لما بيستحق التزامات على بأدفع فى البنك المركزى؛ فإحنا

بندفع مش مابندفعش وبندفع بالجنيه المصرى، لكن عند تحويله ييجى يشترى بضاعة بنبقى مسكنا الموقف بنقول له: مافيش قطن مافيش أرز إلا قد كده؛ يعنى بنعمل فى حدود العقود اللى بتقول: إننا نخلى الرقم بتاع العملة الحرة ده ييجى لأن المشكلة إن الرقم ده لو نقص منقدرش نجيبه إلا بقرض مباشر، ودا اللى مشى ولكن يمكن اللى بيسهل نسبيا الموقف إن العجز كله ده زاد فى الاتفاقيات.

النقطة التانية: إن الالتزامات غير المنظورة كلها قد تكون فى صورة اتفاقيات بالنسبة للالتزامات فى الدول الشرقية منها حوالى ٤٧ مليون جنيه، الالتزامات الخاصة لوحدها ١٤ مليون جنيه والباقى ٢٩ مليون دى تعاون اقتصادى. فإحنا بنقول لهم: آهى موجودة وتاخدوا عليها فوائدكم ومودعة ولما يتاح تصدير سلع المقابلة بتقدروا تاخدوها، وهم أحيانا بيقبلوا وأحيانا – زى ما حصل السنة اللى فاتت يعنى – بيقولوا: إدفعوا إنتو يعنى وبيبقى مستحق حوالى ٤٥ مليون بندفع ١٠ – ١٥ والباقى يؤجل.

فمن هنا يعنى إمكانيتنا فى الحركة نسبيا أحسن، ولكن المشكلة فى إن احنا مديونيتنا متزايدة، لما كنا بنتكلم معاهم السنة اللى فاتت من ٤٠ الى ٨٠ وبعدين السنة دى بنتكلم من ٨٠ لما فوق وهتزيد. طبعا فهو ده بس المشكلة اللى احنا بنواجهها؛ ولذلك إحنا بنرجو إن ما أمكن إن العبء اللى على السنة دى يقل ويبقى بقرض بدل ما يبقى عليه استحقاق كبير وتبقى فرصتنا فى المفاوضة ضعيفة.

صوت: الموارد اللى جاية من مؤتمر القمة الـ ١٠٧ مليون، هل دى مؤكدة؟ حيث جزء كبير منها بيبقى عملة حرة يعنى ده عنصر مهم من الموارد.

زكى: هو طبعا إحنا بنعمل على أساس دى موجودة فى ميزانيات هذه الدول، وزى ما سيادة الريس أمر وإحنا بنحاول إن ما أمكن نجنب مع الوقت رصيد ودائع مش هيحل محل دى، لكن ميجعلش أبدا إن فى أى وقت من الأوقات أى توقف يؤدى.. إحنا الحمد لله أى توقف بيدينا فرصة بضعة شهور مش شهر واثنين. فإحنا مصرين بالتمسك بهذا الاحتياطى اللى بيخلينا نحل هذا الموقف فيما لو حدث هذا الضرر، بنأمل إن مايكونش فى الحسبان.

ف. فوزى: بالنسبة لاحتمال تأجيل عقود فيه دولتين، على رأس الدول روسيا أما المبالغ الأخرى وهى كلها لشركات من الصعب تأجيلها.

زكى: سيادتك بتشير الى الالتزامات المستحقة ولاّ العقود الجديدة؟

عبد الناصر: الشركات دى إيه؟

زكى: هو مافيش شركات.

عبد الناصر: مع الغرب يعنى إذا جبنا مثلا عربيات بنقدر نجيب على كذا سنة.

زكى: فيه عارضين علينا ٥ – ٦ سنوات عربيات.

عبد الناصر: الجنزير هياخد نسبة قليلة مش نسبة كبيرة، يعنى النسبة الكبيرة هى ٢٠,٠٠٠ عربية. والجنزير أو نص الجنزير ده ممكن نوفر له، وهتعوز أد إيه؟ يعنى ٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ حاجة يعنى كده.

حجازى: هل ممكن نجيبلك عربيات وبعدين الجنزير نجيبه لوحده نركبه عليها؟

ف. فوزى: لا.

عبد الناصر: طب ما نشوف الاقتراح بتاعه، يعنى إذا كان هو مستعد بيقولك شركة بتعمل الجنزير وشركة بتعمل العربية، أجيب لك الجنزير والعربية وتركب الجنزير على العربية على ٥ سنين أو ٦ سنين، هو قال لى كده إمبارح.

أصل أنا قلت له على هذا الموضوع، هو الموضوع جاب عربيات رخيصة وعدد كويس يعنى بمبلغ ١,٥ مليون.

زكى: أيوه يافندم.. على العدد المتوفر ما بين ييجى ٧٠٠ عربية نص جنزير لو حقق لنا أهدافنا.

عبد الناصر: دكتور حجازى عندك حاجه تقولها عن تطور الجلسة اللى فاتت؟

حجازى: هو ملخص الموقف، بس هو إحنا اعتبرنا إن موضوع الطوارئ يعنى موضوع خاص بالظروف اللى احنا فيها، وبالتالى ميزان الخدمات دلوقتى لما خدنا..

عبد الناصر: بعد ما نخلص من اليهود بننزل وبنخفض من ميزانية الحربية.

حجازى: الموضوع الطارئ اللى هو الجيش وإعانة المهجرين، فبتتخذ بعض الإجراءات مش عايزين ناخدها، ولكن بالتدريج كده فى الآخر نقدر نجمع الجزء الخاص بالميزانية؛ دى ممكن نعملها مع الجهات المختصة دون أن تكون حاجة خاصة بالميزانية. يعنى العجز الخاص بالخدمات بحوالى ٦٦,٥ مليون، بشوية إجراءات بسيطة يعنى وصلنا العجز الى ٥٠.

بالنسبة لقطاع الأعمال، العجز الجارى ٤١ على ضوء الإجراءات المنتظرة الخاصة بالإصلاح الاقتصادى، وهنا بناشد بعض الوزراء يدونا نتائج الإجراءات، وإحنا بنقول: فيه بعض الإصلاحات الكثيرة وصلتنا الى حوالى ١٥ مليون جنيه موفر من ٤١ فى كل القطاعات، وهى الميزانيات بتتراجع دلوقتى وأنا بعتقد إن أكثر من ١٥ ممكن تتحقق، لو دخلنا فى تفاصيل الميزانيات فى داخل القطاعات هنلاقى علينا عجز فى الأعمال ٢٦ مليون.

الواقع ده الموقف بالنسبة للميزانيات الجارية، يبقى عندنا ٥٠ فى ميزان الخدمات (ميزان التمويل المصرفى) وعلى ضوء الـ ١٥ هيبقى عندنا ٢٦ مليون، ولسه بنفكر فى طريقه لتغطية الـ ٢٦ عن طريق برضه بعض الإجراءات الاقتصادية؛ سواء ضريبة أعمال أو يعنى إجراءات تانية.

عبد الناصر: يعنى إحنا مامشيناش أبدا ٥٠ ولا فى سنة من السنين، يعنى بيقولوا فى أول السنة ٥٠ لكن الحقيقه اللى بيحصل غير كده.

حجازى: هو لغاية الأسبوع فى ميزان السنة دى حوالى ٢٤، إنما عندنا اعتماد إضافى اللى لسة ممشيش ٧٨ مليون هيغير الصورة ويمكن يرفع العجز برضه على الورق الى ٨٠، إنما الإنفاق لغاية دلوقتى ماشى كويس جدا والسنة دى يعنى آخر تقرير الأسبوع ده عجز الحكومة يعنى ٢٤ أو ٢٣٪ لغاية دلوقتى.

عبد الناصر: بس؟

حجازى: قطعا مش هيوصل ٥٠، إنما هو لأن فيه الاعتماد بتاع الجيش فده الاعتماد الإضافى، زائد فيه كثير برضه من الامتيازات الى بتقدمها الاعتمادات إحنا بنراجعها حاليا هى هتوصل ٧٨، كانت التوقعات التقديرية إنها توصل العجز بهذا الشكل يوصل لحوالى يعنى ٧٠ – ٧٥ – ٨٠ ده على الورق. فإحنا الحقيقة الخوف من شهر يونيه دايما، لأن كل الناس بتحاول تخلص من الاعتمادات اللى موجودة عندها، إنما لو مشينا على نفس المعدل اللى هو ١ على ١٢ أو على أساس التصفية مش على أساس الاستهلاك والاعتمادات كلها، أعتقد إن العجز السنة دى يعنى برضه فى حدود المعقول؛ فإحنا منتظرين بس نتائج الدارسات اللى بتتم حاليا علشان نشوف تأثيرها على الميزانية بشكلها النهائى.

وبعدين على ضوء الاستثمارات، الحقيقة برضه الاستثمارات مرتبطة بالتشغيل بعض الميزانيات الوزارات معمولة على أساس اقتراحاتها الخاصة بالاستثمارات؛ وبالتالى يمكن بعد مراجعة الاستثمارات وتخفيضها الى رقم ٥١٠، برضه أعتقد يمكن الموقف يتغير يعنى بالنسبة للميزانية. فالحقيقة مش هنقدر ندى موقف إلا بعد ما الاستثمارات كلها والقطاعات تتراجع، هو بس أملنا إن الدارسات الاقتصادية الخاصة بالمشروعات توصل للخزانة واللجنة الاقتصادية علشان نقدر نراجع إن شاء الله.

وبعدين إذا تفضلت سيادتك.. يعنى كان بان فى الحديث مثلا لو بدأنا فى قطاع الزراعة فى مناقشته، يعنى بنحضر مذكرات دلوقتى فالسادة الوزراء والمختصين يوفونا بالاقتراحات لكى يكون كل الموضوع معروف.

عبد الناصر: إحنا على أساس عندنا الزراعة والصناعة هما الأساس، فالنسبة بنبت فى مواضيع الزراعة ونعيد النظر فيها كلها بالنسبة لإصلاح الأراضى وبالنسبة للاستزراع وبالنسبة لكل العمليات دى، ورأى إنكم مع اللجنة وزير الزراعة ووزير إصلاح الأراضى بتقدموا اقتراحات وتبحثوا، وبعدين بنقعد معاكم وبعدين بنيجى نبحث الموضوع فى المجلس.

المشاكل اللى كانت عندك بتاعت وجه قبلى واللى كنت اتكلمت عليها فى اللجنة التنفيذية العليا، بنثيرها هنا ومنأجلهاش علشان نشوف لها حل من الحلول. وإحنا ودينا محافظ أظن سوهاج من الزراعة بالذات علشان هذه النقطة وعلشان يتعاون فى هذا الموضوع.

غانم: هو لو سمحت لى سيادتك استفسار بخصوص عملية الاستثمار، هو فى قطاع السياحة إحنا برضه مأخدناش استثمارات إلا لتكملة فندق شيراتون اللى هيفتح فى أول يناير وفندق فونتانا اللى كان ممكن نخليه يفتح بعد سنة، إنما الاستثمار مش كافى فهيفتح فى خلال سنتين.

فيه البلاد اللى حوالينا كلها قائمة باستثمارات كبيرة جدا، بالذات المغرب وتونس وبلغاريا ورومانيا وتركيا واسرائيل قائمين باستثمارات ضخمة جدا لتعمير الشواطئ وبالذات شواطئ البحر الأبيض. والواقع دى استثمارات يعنى مش ضخمة، فإحنا كان سبق إن احنا بدأنا فى مشروع بسيط عشان استثمار فى البحر الأبيض والبحر الأحمر واستثمار منطقة أبو سمبل اللى هى منطقة أنقذناها ولم تستثمر بعد.

أنا كنت عايز أسأل.. إذا كانت المشاريع دى تجارية ومربحة ومالهاش تمويل ويعنى بتجيب عائد فى خلال سنة، يعنى أول قرية اللى هى الفرنساويين عايزين يبنوها جنب إسكندرية، كل الرأسمال بتاعها المطلوب مننا ٤٠٠ ألف جنيه مصرى على أساس إن السنة الجاية زى دلوقتى بيدولنا ٦٪ على رأس المال فورا، وبعدين بنشترك وياهم فى ربح التشغيل، فهل الاستثمارات من هذا النوع بيبقى فيه أمل إن احنا نمولها مثلا من البنك الصناعى أو من البنك التجارى إن مكانتش الدولة هتدينا تمويل؟

وأنا بأثير العملية دى لأن لو إحنا مابدأناش زى غيرنا مابدأ، مش هنقدر أبدا نجيب سياح بعد كده لأن تركيا النهارده سحبت من عندنا سياح بلغاريا سحبت رومانيا، تونس سحبت كثير جدا والمغرب، اسرائيل النهارده بتعمر مناطق كتيرة جدا ويمكن بتؤذى لبنان أكتر كمان لأن بتعمر مناطق جبلية زى فى منطقة الجولان؛ فلو مكناش إحنا هنمشى فى استثمار ومحدود زى ٤٠٠ ألف جنيه هنا أو هنا وعلى أساس تجارى؛ لأنهم بيدوا خطاب ضمان إنهم بيدفعوا ربح على رأس المال ٦٪ – وسيادتك شفت العقود أو بعتناها يمكن الأخ حسن موجودة عنده – ٦٪ على رأس المال بالإضافة للمساهمة فى الربح؛ بيبقى الموقف صعب جدا فى قطاع السياحة يبقى مافيش قدامنا غير شوية اللوكاندات اللى فى القاهرة واللى فى وجه قبلى، مابتجبش العائد اللى احنا محتاجينه! ده الاستفسار اللى كنت بسأله.

حجازى: هو طلب تجارى طبعا يعنى من وجهة نظر مبدئية كده نقدر نقول إنها كويسة، إنما على ضوء الفنادق والاستثمارات الضخمة الموجودة بتخلى الواحد يتردد فى الاستثمار ما لم يكون العائد مضمون ١٠٠٪. فيعنى بيتهيألى إذا كان واخد ٣ مليون ونصف كمان أظن

عشان استكمال شيراتون والفندق التانى، فلما بنبص لفندق شيراتون نبص نلاقى الاستثمار كان ٣ مليون وصل ٥,٥ مليون!

فأنا برضه يعنى هى العملية هل نبدأ برأسمال وبعد كده نبص نلاقى ٢ أو ٣؟ لأ المسألة عايزة دراسة أعتقد يعنى مفتوح المناقشة فيها يعنى ممكن قوى تدرس تانى، وإحنا مبنقفلش الباب لأن بالعكس إحنا عايزين نعمل مشروعات تجيب عائد، إنما مش عايزين نكرر التجربة اللى فيها نفس بتوع شيراتون مش عاوزين يدفعوا، نفس عقد رأس المال بقى غير متناسب مع العائد الاقتصادى.

٣ مليون لو اتفكوا كانوا عملوا كذا قرية، وده الاتجاه بتاعنا اللى البلد محتاجاه اللى هى فرشة على البحر الأحمر والبحر الأبيض، فيعنى ندرسه.

عكاشة: بالنسبة للكلام الى ذكره السيد الزميل وزير السياحة، وبمناسبة الانتهاء من مشروع قرية أثار أبو سمبل اللى هتنتهى فى شهر سبتمبر القادم، فيه هناك الشركة اللى قامت بالمقاولة كلها عملت فندق يحتوى على ١٥٠ غرفة بكامل معداتها زائد كازينو زائد حمام سباحة؛ فممكن إن وزارة السياحة تتولى المكان ده بدل ما يهجر، وفى نفس الوقت تستطيع أن تدفع المبلغ ده على٣ سنين أو ٤ سنين أو ٥ سنين لوزارة الثقافة لاستخدامه فى عملية إنقاذ معبد فيلة.

مراد: لو أذنت لى يعنى ممكن أتكلم فى نقطتين.. أولا: فيما يختص بالخطة، إحنا ماشيين باستمرار فى الخطة إن احنا بنحاول ندى شئ لكل الوزارة، المسألة يعنى حسب قدرة كل واحد على المساومة وقدرة كل واحد على الضغط. إنما الخطة ماتمشيش كده، يعنى الخطة لازم يكون لها هدف وفيه أولويات معينة، ويصح فى ناحية معينة أنا أعطلها أو أديها نسبة بسيطة فى سبيل بادى نسبة أكبر لناحية أخرى لأنها بتحقق هدف معين لفترة محددة. فلازم كل خطة يبقى لها هدف، يعنى زى ما بنشوف مثلا فى الخطط السوفيتية، يعنى أما تيجى الخطة المرحلة بعد الحرب للاستعداد لتعمير ما دمرته الحرب، بعد هذا الارتفاع بمستوى الصناعة زيادة الإنتاج الزراعى؛ فلازم يبقى فيه هدف قدامنا مرسوم وبنحاول إن احنا نصل إليه.

إنما اللى حاصل الآن، إن احنا بنوزع مبالغ على كل وزارة يعنى كل وزارة بتاخد حصة والمسألة ماشية يعنى إن احنا نرفع الوزارات، إنما مافيش هدف ومافيش وزارة قادرة توصل للكفاية اللى هى لازم توصل لها. وبيحصل أحيانا إن يصح مثلا التعليم فيه تعليم

أساسى فى البلد ماحناش قادرين؛ يعنى دلوقتى فيه مدارس تكاد تسقط وفيه طلبة موجودين فيها وإصلاحها ضرورى ومعندناش إن احنا نصلحها.

فيه الأمية فى البلد كان المفروض إنه سنة ٧٠ هتبقى نغطيها. بسبب الانكماش، قلنا: فى سنة ٧٠ نستوعب ٧٠٪ من السن الإلزامى؛ يعنى معنى هذا إن هيظل فى البلد فى المستقبل٣٠٪ أميين، يعنى مش بنخلص الأمية المترسبة من الماضى وإنما بنلقى على الأمية بنسبة ٣٠٪ من الأجيال المقبلة. ففيه أولويات، يعنى إذا كنا إحنا هنفتح فى كل النواحى بنفس الدرجة فيه أولويات يعنى لازم ندى أولوية للأساسيات الأول، ولما نغطيها نبقى ننتقل الى فرعيات وهكذا.

فأنا بفتكر فى السياحة، يمكن ماحناش محتاجين إن فى هذه الفترة بالذات نتوسع فيها؛ لأن احنا دولة فى حالة حرب مهما قولنا فمن الناحية النفسية مش هييجى لنا سياح بنفس الدرجة لأى بلد آخر مهياش فى حالة حرب. فيكفى إن احنا نستخدم الطاقات الموجودة دون أن نفتح طاقات جديدة، وإحنا محتاجين دلوقتى الى كل صاغ فى النواحى الأساسية. فالخطة عايزة أولويات، يعنى بدل أن نتوسع فى بعض النواحى بكثرة أشوف أنهى النواحى الأساسية لها اللى تقدمها على الأخرى.

فيما يختص برضه بالنقد الأجنبى، أنا شايف إن احنا ماشيين فى نفس الأسلوب التقليدى، يعنى كيف نوفر فى حدود اللى احنا ماشين فيه؟ مافيش إجراءات تتفق مع اقتصاد الحرب، يعنى محاولناش نضغط مصروفاتنا من النقد الأجنبى فى الخارج ودى بنصرف عليها إنفاق زائد فى الخارج. يعنى لازم يعاد النظر فى هذا، يعنى مثلا بشوف عندنا فى التربية والتعليم فى السودان إحنا بنصرف الآن على مدرسين موجودين فى السودان ومدارس مفتوحة بنصرف لهم بنحول لهم عملة صعبة لأن بندفع مرتباتهم، بينما فيه مدرسين سودانيين بيروحوا الكويت يعاروا هناك وينافسوا مدرسينا اللى احنا بنعيرهم للكويت!

وبعدين جت فى وزارة عبود كانوا أجبرونا إن احنا نحول بالعملة الأجنبية، كان فيه قبل وزارة عبود حساب مفتوح يدفعوا هم مرتبات المدرسين حتى اللى بنعيرهم لهم، وبعدين فى مقابل هذا ياخدوا سلع من عندنا أو يشتروا من عندنا سلع ويبقى فيه حساب مفتوح، الآن بعد وزارة عبود إحنا بنحول نقد أجنبى وبعدين مابيعاملوناش تجاريا!

فأفتكر الآن الوقت يسمح إذا مقولناش لهم يدفعوا مرتبات المدرسين اللى بيستعيروهم منا، فعلى الأقل نقول لهم عن طريق حساب خاص يفتح بدل ما بنحول نقد أجنبى، ويبقى مقابل المرتبات اللى هم بيدفعوها بالعملة المحلية هناك إنهم يستطيعوا إنهم يحصلوا على سلع من السلع المصرية الموجودة.

فممكن إعادة النظر فى وضعنا من حيث النقد الأجنبى لتغيير كل الصورة، بدل ما إحنا ماشيين فى العملية بالإبقاء الأوضاع على ما هى عليه، ومحاولة إن احنا نؤجل التزام هنا أو إن احنا نضغط هنا بالأسلوب التقليدى المعتاد. فأنا بفتكر المسألة عايزة إعادة نظر فى كل إنفاقنا والتزاماتنا الخاصة بالنقد الأجنبى فى الخارج، ومن حيث الخطة عايزة إعادة نظر أيضا فى وضع أولويات أى الأبواب يجب أن ينفق عليها أولا وأى الأبواب يصح نؤجلها؛ لأن فيه أبواب يصح يعنى مثلا فيه مسائل يصح فى الثقافة مايكونش لها الأولوية زى مثلا المسائل الحربية، فيه مسائل فى الصناعة لها أولوية مش زى ما يكون فيه مسائل أخرى أقل منها أهمية؛ فلازم يكون فيه أولويات معينة وننفق طبقا لهذه الأولويات للوصول الى هدف معين.

شكرا.

عبد الناصر: هو كان معمول خطة خمسية اللى هى الخطة الخمسية التانية، وكان متحدد فيها الأهداف بالنسبة للتعليم لسنة ٧٠ والكلام ده، ولكن جينا قابلنا الموقف فى سنة ٦٥ /٦٦ وإضطرينا للخروج عن هذه الخطة، وبعدين جينا ٦٦/٦٧ قلنا نعمل خطة ٣ سنوات وسميناها خطة إنجاز وحددنا فيها الأولويات.. الى آخر هذا الموضوع.

الحقيقة نتج عن هذا حاجتين.. إن معدل التنمية نزل الى ٣٪ ثم ١٪؛ ده اللى خلانا نرجع تانى ونقول: مش معقول إذا كنا ١٪ وزيادة فى الأجور حوالى؟

حجازى: ٧,٦٪.

عبد الناصر: فمش ممكن يعنى، فقلنا: نعمل حاجة جديدة بالنسبة للميزانية السنة دى، لكن فى نفس الوقت عندنا السنة دى وعندنا السنة اللى جاية لازم نعمل الخطة اللى هتبتدى من سنة ٧٠، ويبقالها إطار ونطبق عليها الأولويات ونمشى على قدنا ونمشى المشى المضبوط. لكن إحنا الحقيقة النهارده اللى دخلنا فى هذا الموضوع إنه بقى ميزانية مابقتش خطة؛ يعنى الحقيقة معندناش خطة النهارده لأن كان عندنا خطة وأصبحت هذه الخطة غير عملية نظرا لعدم إمكانية تمويل هذه الخطة.. مش كده الكلام اللى حصل؟

حجازى: هو يعنى أنا بس هقول للأخ حلمى مراد: إنه عن طريق الميزانية بنجمع النهارده الاعتمادات الخاصة مثلا بالصناعة فى كل القطاعات، وبعدين مثلا الزراعة، الإسكان والمرافق فى كل القطاعات على ضوء التجميع الواقعى. يعنى إحنا هناخد التجميع على أساس واقعى؛ مثلا

فى الصناعة زائد الإنتاج الحربى زائد قناة السويس، يعنى القطاعات اللى بتشتغل فى الصناعة فى كل المجالات. وبعدين بندى عملية وزن نسبى لكل واحدة، هيبان الصورة الخاصة مهياش خطة كاملة ولكن يبقى على الأقل قدامنا خطة لسنة قادمة، وفى داخل هذا الإطار بيتحط نوع من الأولويات على ضوء قد إيه بنصرف على صناعات استراتيجية؟ قد إيه بنصرف على صناعات استهلاكية؟ وهكذا.

يمكن عن طريق الميزانية نقدر على الأقل لسنة قادمة أو لسنتين يعنى الفترة القصيرة اللى احنا بنواجه فيها الظروف الخاصة، نقدر نبين بعد ما نجمع أرقام ميزانية بهذا الشكل، يعنى ممكن نرد على الدكتور حلمى بحيث يبان إيه بالضبط الاعتمادات وطريقة توزيعها حسب أولويات.

فى الواقع الأولويات بتتبع من الواقع مش هتتبع فى إطار من الخطة المتكاملة، فيمكن بعد ما تطلع صورة بالشكل ده ممكن إنها تدى إطار لبعض التساؤلات. هو يمكن الدكتور حلمى ركز – وإحنا كنا اتكلمنا فى الموضوع – إن احنا عايزين خطة قومية مش عايزين خطط جزئية، الخطط الجزئية بننظر بوجهة نظر ضيقة، إنما لما تبقى قومية بتبقى النظرة أكثر شمولا.

عبد الناصر: هو إحنا كان عندنا الخطة ولازالت موجودة اللى هى الخطة التانية بتاعت الـ ٥ سنوات، وإحنا دلوقتى بنشتغل فى السنة الرابعة. فى الحقيقة اضطرينا نمشى سنة.. سنة لعدم إمكانية تمويل الخطة، وهى دى الطريقة الوحيدة اللى بنشوف المشروعات الموجودة وعلى أد إمكانياتنا بننزل من ده وبنوافق على ده، على أساس إن احنا عايزين زيادة فى الدخل القومى ٦٪ أو زيادة فى الإنتاج ٦٪.

بالنسبة للعملة الصعبة، بالنسبة للطريقة التقليدية الحقيقة فى الخطة الأولى أيضا حاولنا إن احنا نمشى بالميزانية النقدية مكانش الكلام بينطبق على الواقع، والكلام يمكن عايزين نعمل خطة زى الاتحاد السوفيتى، الكلام سهل أوى فى هذا لكن الحقيقة لغاية دلوقتى ما أمكنش عمليا إن احنا ننفذه. ياريت من سنة ٧٠ ننفذ هذا الكلام؛ لأن ممكن بنعمل ميزانية نقدية جميلة جدا ولكن بيجى فى التطبيق الحقيقة مبيحصلش. ولهذا الواحد مصمم على أساس أما بنعمل ميزانية، لازم يكون معاها ميزانية نقدية ولازم كل واحد بيعرف قطاعه هياخد أد إيه؛ وعلشان كده بنمشى طول السنة مستريحين مايطلعلناش طوابير ولا عوائق فى الطريق.

زكى: إذا سمحت لى بالرد، هنا البعض بينظر الى قطاع معين وليس للصورة على شمولها. طبعا ميزانية النقد الأجنبى، برضه أولا الإنفاق غير المنظور كان مثلا قطاع الحكومة ٢٦ مليون

جنيه من سنتين؛ إحنا عاملينه ١٧ ومش هنعمله ١٧ ونحط ١٧؛ يعنى هو فعلا وصل الآن الى ١٧ بعد التخفيض اللى كنا عملناه فى اللجنة الاقتصادية من حوالى ٨ – ٩ أشهر، وعرضنا الطلبات على القطاعات المختلفة ونقصناه.. وزارات ومؤسسات ومصروفات غير منظورة القطاع التجارى. طبعا ده ضرورى عبارة عن إذا كانت السياحة نزلت مافيش غير الملاحة والمصروفات العادية دى مصروفات تجارية طبيعية. الموضوع الخاص بالسياحة، هو الحقيقه إحنا عملنا فى الصناعة عملنا فى البترول عملنا فى السياحة، طبعا الحاجات التانية بتيجى لكن بتاخد وقت لكن اللى بيدى عائد سريع.. التعدين والبترول والسياحة والصناعة.

فأنا بقول: إذا كنا حتى فى حرب، يمكن بنبنى النهارده وعلى ما نخلص نأمل إن المسائل تنتهى؛ يبقى السياحة لما تيجى تجد مجال لأن فيه لوكاندات موجودة، ثم إن السياحة من الصناعات اللى استخدامها من قوى النقد الأجنبى بسيط.. يعنى الصناعة بتستهلك حوالى ٣٠٪ أو ٣٣٪، النقل والطرق يمكن مابتستخدمش ٤ – ٥٪، والإنفاق منها يمكن بيعمل نوع من الانتعاش بالنسبة للصرف، وإن كان مش اقتصادى ١٠٠٪ لكن مثلا السياحة.. الأسمنت موجود الخشب والنقد فى الحسابات مش لاقيين النقد الأجنبى فيه نسبته مش كبيرة. وبعدين عندنا عروض من هيئات كتيره ودى من المصلحة، أنا ببص إنها تتحسن لأن من مصلحتنا أن تقيم العمليات السياحية. ناس هم اللى هيجلبوا السياحة يعنى فيه عروض معروضة؛ يمكن أنا النهارده بالذات الجماعة الطلاينه اتكلموا فى العرض بين البلدين وعملوا عرض كبير وعرض كويس، وهم مستعديين يمولوا النقد الأجنبى بتاعه كله ويرفع قضية عشان شاطئ العجمى وغيره. فكل هذه العروض من المصلحة نخش فيها، لأنها بتشغل عمال وفيه إنفاق وعملية إنتاجية والنقد الأجنبى هم اللى هيمولوه، وبعدين هم ليهم صالح فى هذه العملية.

رياض: بالنسبة لموضوع السياحة، كل بلد الحقيقة الواحد شافها – يوغسلافا وتشيكوسلوفاكيا – بيشوف ٣ مليون سائح ٤ مليون سائح، المغرب وتونس – برضه سألت فيهم – المغرب وتونس الاستثمارات كلها أجنبية، يعنى ده الفرق والساحل يعنى بنتكلم عن الشاطئ. الاستثمارات الأجنبية يمكن البلد مهياش مستفيدة أوى من النقد الأجنبى من الربح ولكن مستفيدة من الحركة اللى بتحدث، فيه عماله فيه شوية مشتريات عملة صعبة بتخش عن طريق الشراء أو غيره.

يوغسلافيا، يمكن سيادتك تذكر العملية دلوقتى على الأدرياتيكى كلها عبارة عن أفراد لوكاندات صغيرة، وكان فيه مشكله فى يوغسلافيا حكاية الاستغلال وعدم استغلال وكام عامل كانت مناقشة طويلة، قالوا يسمحوا بخمسة ولاّ لأ؟ كان إحنا عندنا تجربه ناجحة اللى هى المعمورة، إنما المعمورة النهارده صحيح شركة ولكن الأفراد هم اللى

دافعين الأجور اللى هى بانيين المبانى. النهارده المعمورة بتشتغل لمدة كذا شهر على الناس اللى بتيجى من يوغسلافيا من تشيكوسلوفاكيا، والشاطئ ممكن لو من شركات طليانى أو غيره مع استثمار محلى.

أرجو إن احنا نهتم بالعملية بتاعت الساحل، وكل اللى بقترحه يخش فى الاستثمار الفردى فيها. أنا بتكلم على الأهالى يعنى الأهالى عندنا لو دخلناهم فى العملية ويبنوا العمارات وشافوا المعمورة إزاى بتتبنى ويكسبوا، فيقدروا يحطوا المبالغ فى منطقة العجمى دلوقتى.

عبد الناصر: يعنى إحنا الحقيقة دخلنا فى مناقشة فرعيه، إحنا بنتكلم أصلا فى الاستثمار وفى الميزانية انتقلنا الى السياحة. أنا رأيى إن العجمى موجودة من زمان محدش بنى فيها زى ما بنى فى المعمورة؛ هنا الوضع يختلف يعنى المعمورة جنب المنتزه ومش فاهم إيه موقعها، فالناس بتحب تبنى فى المعمورة أما العجمى بقالها سنوات يعنى مافيش ناس فيه ٣ – ٤ عمارات.

بالنسبة لموضوع المدرسين، هندفع ٩ مليون جنيه للمدرسين والإعارات والعمليات دى، وإنتو اللى مسئولين عن هذا الموضوع يادكتور إنتم باعتباركم وزارة التربية والتعليم يعنى توسعت الوزارة فى هذا الموضوع.

الحقيقة هو موضوع النهارده برضه بنبحثه من الناحية السياسية، يعنى إحنا عندنا الجزائر برضه بندفع هناك أظن ١,٥ مليون وبندفع كمان للسودان والصومال.

مراد: بس يافندم عملية الاستغلال لنا دلوقتى فى الصومال، وزارة التربية والتعليم كانت فاتحة فيها معهد لتخريج معلمين صوماليين وخرجت أول دفعه السنة دى؛ فباعتين لوزارة التربية والتعليم يقولوا: عينوا المدرسين الصوماليين فى البعثة المصرية، وادفعوا مرتباتهم فوق المصريين الموجودين! فأنا قلت: لا.. أنا أسحب من المصريين بقدر ما تخرج من الصوماليين لأن احنا بنعاونكم لحد ما تقفوا على رجلكم، فمادام تخرج مدرسين صوماليين يحلوا محل المصريين، فهم عايزين نعينهم على البعثة المصرية وندفع مرتباتهم مع إبقاء المصريين كما هم!

عبد الناصر: هو الموضوع بالنسبة للمدرسين كله يدرس.

سليمان: من سنتين كان المبلغ حوالى ١٥ مليون، وبعدين اتفقنا مع وزارة الخارجية كان ١٠,٥ مليون. إنما يعنى برضه الموضوع يحتاج إن احنا نبص فيه باستمرار ونخفض، وخصوصا إن فيه كثير من الجهات مش بس وزارة التعليم العالى والأزهر.

رياض: ٩ بس ده مش نقد أجنبى ده محسوب جزء كبير من اللى هو داخل للتعليم المجانى، وده جزء محسوب منه على هذا الأساس.

سليمان: المنح بس اللى محسوبة إنما التعليم المجانى مش محسوب، يعنى أى واحد من سوريا أو من هنا أو من هنا بيتعلم تعليم مجانى مش محسوب فى هذا المبلغ.

مراد: أنا بقول – إذا سيادتك تدينى بس كلمة أصحح – فى السياحة، إن كان التمويل أجنبى طبعا مافيش اعتراض، أنا بعترض على إذا كان فيه اعتمادات هتخصص لهذه العمليات فى الداخل يبقى فيه أغراض أهم من السياحة، فى الوقت اللى احنا فيه أزمة اقتصادية وأزمة مالية؛ إذا كان فيه تمويل فردى أو تمويل أجنبى طبعا مافيش اعتراض.

جاب الله: هو السيد الدكتور حلمى مراد شغلوا موضوع خطة إنها شوية أموال بيوزعهم بطريقة فصال وإن مافيش هدف! أحب أصحح لأن نقطة البدء فى وضع الخطة إن احنا بنضع هدف؛ معدل نمو الدخل السنة الجاية أو فى الخطة الخمسية هيكون أد إيه، الـ focus الأولانى كله هدف الخطة ومحصلاتها متماسكة.

بعد كده عملية توزيع الاستثمارات بين القطاعات، فى عملية فنية بيحكمها التوازن بين تدفقات أنواع السلع ومنتجات كل قطاع يستخدمها قطاع آخر؛ ففيه موازنات سلعية لكل منتج، وهو السلع الوحيدة اللى مبنعملهاش موازنات. ثم الأولويات، مستمدة من القطاع السلعى وطرق تمييزه متمثل فى الزراعة وفى الصناعة والكهربا والتشييد، وقطاع الخدمات متمثل فى التعليم والصحة وبقية الخدمات. وتقرير الأولويات ده، مرتكز على أساس فنى وعلى أساس سياسى مهواش فنى لوحده ولا سياسى لوحده. فالخطة فى خطوطها العامة متكاملة كخطة، اللى حصل إن احنا عدلنا فى الأهداف بتاعتها بتحديد الاستثمارات.

وأنا شخصيا مازلت أرى إن ممكن دفع الاستثمارات شوية، المبلغ اللى بنخصصه للاستثمار يصح يزيد شوية. النهارده البلد فيها حالة ركود اقتصادى، شواهده المخزونات السلعية وانخفاض معدل الأسعار. ولو كنا نستثمر زيادة شوية – موقف

التخفيض شديد جدا فى السنة الحاضرة دى – لو كان فيه شوية إنفاق داخلى شوية النهارده كانت هتبقى المخزونات أقل من كده، وكانت الأسعار ماتنخفضش الى هذا المستوى، وكنا استفدنا بشوية استثمارات.

إنما إحنا واقعين تحت تأثير التمويل بالعجز، التمويل بالعجز له معنيين: المعنى التقليدى الرسمى: اللى هو فيه أى تمويل بالعجز يترتب عليه تضخم. إحنا عندنا النهارده تمويل بالعجز ٢٤ مليون، وده تناقض فى الاقتصاد دلالته إن احنا ماستثمرناش كفاية، ولو كنا استجبنا للقطاعات اللى بتطلب تمويل محلى وماتحتاجش لتمويل أجنبى يذكر؛ زى السياحة استصلاح الأراضى الإسكان، كنا تداركنا حالة الركود دى مكناش دخلنا فيها وكنا استفدنا بشوية استثمارات وشوية عمالة.

وقوعنا تحت تأثير التمويل بالعجز وإن تلقائيا يؤدى الى تضخم، ده طبعا مهواش الواقع هنا؛ يعنى التمويل بالعجز له معنيين.. المعنى إنه بطبيعته automatically تضخم، والمعنى إنه قد يكون معوض مدخرات مأمكنش تعبئتها.. يعنى المدخرات موجودة ومعبأتش بالكامل للاستثمار – زى ما حاصل دلوقتى – يترتب عليه ركود.

يعنى الركود الحالى دلالته إن مافيش استثمارات كافية، فلو كنا مولنا ولو بالعجز شوية، والعجز ده كان من السلع الموجودة ومواد البناء الموجودة والأيدى العاملة، مكناش وصلنا لهذه الأمور. فدلوقتى المعنيين بتوع التمويل بالعجز هل هو automatically تضخم ولاّ هو منشط اقتصاد وضرورى لتدارك عدم الركود ده؟

مقاومة الركود الحالى دى مسألة يحتاج الأمر فيها الى اتفاق، وأنا بعت مذكرة لسيادتكم بهذا الشأن لأن احنا بنتخوف من التمويل بالعجز، والتمويل بالعجز مهواش مصدر خوف طالما إن مستوى الأسعار مبيرتفعش.

فى صندوق النقد الدولى، بياخد التمويل بالعجز على إنه automatically بيرفع الأسعار. الواقع النهارده مهواش قائم الواقع النهارده عندنا تمويل بالعجز، عندنا ركود متمثل فى انخفاض أسعار وركود محزونات.

فأنا فى تصورى إن كل استثمار لا يحتاج الى تمويل أجنبى ويحتاج الى تمويل بالعجز، وفى مواجهة الركود القائم لازم نقوم بيه؛ لأن الركود اللى احنا فيه ده مالوش مبرر، وإحنا اللى بنجيبه على نفسنا؛ المواد موجودة ومكونات الاستثمار السلعى موجودة ولا كانش فيه داعى، إنما كل الاستثمارات بنسبة ٢٤٨ مليون وحتى مع الإنفاق العسكرى فى حدود الـ ٥٩ مليون بتوع السنة.

سيادتك حبيت بس أفتح موضوع الاستثمار؛ لأن حاليا البلد النهارده فيها ركود لا داعى له، متمثل فى وجود مخزونات من السلع الأساسية تامة الصنع والمتمثل فى أسعار نزلت للربع.. المواشى نزلت التلت، أسعار الجنايين للربع، وكثير من الأسعار فى اتجاه النزول. فى كتابات صندوق النقد وفى كتاب وزير الاقتصاد، بيربط ما بين التمويل بالعجز وما بين أو متخيل ارتفاع أسعار هنا، ودا واخدها هو من المعنى الرسمى لكلمة التمويل بالعجز، والتمويل بالعجز تلقائيا يصاحبه زيادة فى الأسعار وتضخم.

أنا بقول: إن فيه تمويل بالعجز النهارده وركود نتيجة عدم تعبئة المدخرات بالكامل ١٠٠٪، وده مايكفيش إن احنا نكون مدخرات بل يلزم تعبئتها واستثمارها، وإذا ماستثمرتش هتنتهى الى اكتناز مش إدخار، والسلع هتهبط أسعارها وهيستفيد منها أصحاب الدخول الثابتة والموظفين ونتيجتها عدم النمو.

سليمان: وأنا يعنى باتفق مع الدكتور سيد فى إن الاستثمارات السنة اللى فاتت كانت أقل مما يجب، إنما السنة الحالية عارفين الظروف اللى ظهرت فيها الميزانية والغموض فى مصادر التمويل؛ ويمكن ده سبب إننا رفعنا الاستثمارات السنة دى ٦٠ مليون جنيه زيادة عن السنة اللى فاتت من ٢٤٨ الى ٣٠٨. لا شك إن ده هيساعد كثير على إننا نخرج من مرحلة الجمود الاقتصادى اللى أشار إليها الدكتور ده، بالرغم من إن الميزانية فى مجموعها زى ما احنا عارفين فيها عجز كبير لازال السعى جارى فى مواجهته.

هنا برضه لازم نتنبه إن أى إنفاق ينعكس مباشرة على الميزانية النقدية، وهى أضعف سلسلة متصلة بينا. ماتصورش إن فيه أى مشروع بيتصرف عليه نقد محلى ميقلقش. النقد الأجنبى زيادة فى القمح أو زيادة فى المواد الأخرى يعنى أى إنفاق محلى على طول فى الاقتصاد بتاعنا مهواش مرن، بيحصل فيه على طول نقدر نقول حوالى بين ٢٠ و٣٠٪ زيادة فى النقد الأجنبى بيجب إن احنا ندبره سواء للمستلزمات الإنتاج أو للتموين. أنا متصور إنه تحديد الرقم ٣٠٨ السنة دى أو بوسائل – إذا قدرنا نتغلب على العجز اللى وارد فى الميزانية بوسيلة أو بأخرى – بوسائل الإصلاح الاقتصادى.. إجراءات تتخذ بوسيلة أو ما أشبه ذلك هيحسن كثيرا من الصورة، أنا ماتصورش برضه إننا نقدر نتجاهل هذا الرقم بشكل أو بآخر.

جاب الله: عجز الميزانية مهواش مؤشر فى حد ذاته والمؤشر هو مستوى الأسعار. عجز الميزانية إذا خدناه دليل لنا وحاولنا نعمل ميزانيه متوازنة هنسبب وجود ركود اقتصادى، إذا مولنا بالعجز وبكمية غير كافية هنوجد ركود زى النهارده. النهارده فيه ٢٤ مليون عجز.. فيه ركود، المؤشر بتاعنا هو مستوى الأسعار، نمشى فى العجز ليه؟! إحنا مشينا فى العجز جملة سنوات فأصبح فى الـ system بتاعنا.. بمعنى بقى زى إجراء انتخابى بقى زى ضريبة.

الحكومة عن طريق التمويل بالعجز بتقتطع جزء من المالك تستثمره، فإذا كان فائدة عن هذه العملية وهذا الجزء من الناتج ماتقطعش واستثمر بيحصل ركود؛ ودا يفسر ظاهرة التناقض القائمة حاليا، فمع وجود عجز فى الميزانية ٦٧/ ٦٨ بـ ٢٤ مليون لحد النهارده، فالبلد بقالها فترة فى حالة ركود لا مبرر لها.

وكان هذا الركود لو قاومناه عن طريق زيادة العجز ولا تخوفناش من خطورة العجز، كنا قدرنا نوسع الاستثمار والعمالة وننمى الدخل. نخاف من التضخم إمتى والتمويل بالعجز؟ لما بيبتدى يظهر أثره على مستوى الأسعار، ودى النقطة الجوهرية اللى الاقتصاديين الغرب لم يتنبؤوا لها؛ بمعنى إنهم كانوا متوقعين إن الاقتصاد المصرى فى خريف ٦٧ ينهار نتيجة التضخم. خدوا المفهوم الرسمى بتاع التضخم على إنه تضخم بييجى فى مرحلة بيكون ميئوس منه، استنفذنا فيها كل مدخراتنا بحيث إن أى إنفاق زيادة هيؤدى الى تضخم.

إحنا ماستنفذناش مدخراتنا بدليل الركود اللى موجود.. مخزونات سلعية موجودة والسلع أسعارها فى هبوط. هم فى وسط هذا الركود متصورين إن أسعارنا بترتفع مقابل اللى بعتينه لصندوق النقد وسيادة وزير الاقتصاد؛ إنه التمويل بالعجز واستمرار ارتفاع الأسعار ده مهواش واقع الواقع توالى انخفاض أسعار وتوالى ركود.

فاللى أحب أبرزه، إنه التمويل بالعجز الى الحد إنه يدفع بالتنمية مع عدم رفع الأسعار – مستوى الأسعار العام – ده مش بس صحى ده ضرورى لتلافى الركود. إذا كان الهدف بتاعنا هو التنمية والعمالة دفع معدل النمو وإعطاء فرص التشغيل، يصبح المؤشر بتاعنا مستوى الأسعار مهواش مقابل التمويل بالعجز؛ لأن التمويل بالعجز أصبح بيعوض عدم تعبئة المدخرات واستخدامها.

إحنا عندنا مخزونات مثلا سلع نهائية ١٠ – ١٢ مليون جنيه، دى تمثل طاقة تمويلية يامحلية ياخارجية إذا أمكن تصديرها. إذا مأمكنش تصديرها السوق المحلى ميقدرش يمتصها إلا إذا شغلنا ناس وقدرتهم راحوا يمتصوا السلع النهائية دى.

فالتمويل بالعجز مهواش المؤشر فى الظروف بتاعتنا دى، ولا يمكنش تصور دولة فى حالة نمو وحالة تنمية مخططة إن يحصل فيها هبوط أسعار وركود فى النشاط الاقتصادى ووجود مخزونات. فأنا بقول: لو إن احنا ناخد المؤشر السليم اللى هو المستوى العام للأسعار والتمويل بالعجز ده نعتبره إنه تعويض، إذا كنا نحب نفهمها للصندوق مش هنقدر نفهمه ويقيسوا مستوى الأسعار زى ما هم عاوزين؛ يعنى دى مفتوحة إن اقتصادنا حاليا فيه انخفاض أسعار مش ارتفاع أسعار زى ما بيقولوا.

هم خدوها من الناحية النظرية، إن الدولة مابتلجأش للتمويل بالعجز إلا لما تكون استنفذت كل المدخرات، إحنا مستنفذنهاش بدليل توالى المخزونات السلعية وتوالى هبوط الأسعار. فالتمويل بالعجز كمؤشر وكهدف إذا خدناه هيؤدى الى ركود وده مش هدف فى حد ذاته، التمويل فى كل صوره ده أساسى فى عملية التنمية. إذا أخدنا الهدف بتاعنا هو النمو والاستقرار الاقتصادى فى مستوى الأسعار ده يبقى الاختيار السليم للمؤشرات، وكنا نقدر نتلافى الركود اللى دخلنا فيه بلا داعى فى خلال السنة دى كلها.

حجازى: أنا مش عاوز نضيع وقت المجلس فى الموضوع ده لأن ده هيناقش من خلال..

عبد الناصر: لا.. لا.. أنا عاوز أضيع وقت المجلس! (ضحك)

زكى: أولا: إحنا مابنختلفش على نحو معين أن يكون هناك فى الاستثمار قدر معين من التمويل بالعجز، ولكن الاختلاف ما هو هذا القدر؟ بدليل إن احنا بنمول بالعجز بقالنا ٧-٨ سنين، ولقينا الأمرين لما كنا بنمول بالعجز؛ فى سنة وصل ١٩٠ و ١١٠ وتعبنا جدا نتيجة إن التمويل بالعجز من ١٩٠ مليون الى ١١٠ مليون جنيه ومافيش إنتاج مقابله، فزيادة الطلب على السلع والخدمات نقص فى التصدير زيادة فى الاستهلاك. وآدى إحنا آهو مش قادرين ندفع الالتزامات اللى علينا، مافيش توازن فى الميزانية على المستوى القومى؛ فاذاً لابد أن يكون هناك قدر معين من التمويل بالعجز، لكن إحنا بنقول ما هو القدر؟ القدر اللى احنا نراه اللى بنقول هو معقول، هو نسبة معينة من وسائل الدفع اللى هى القوة الشرائية اللى فى إيد الجمهور، لا تزيد هذه النسبة عن الزيادة السنوية للنمو العادى اللى هو النمو السكانى اللى هو فى حدود ٢ – ٣ – ٤ جنيه بحد أقصى. فإذا كان فى حدود هذا القدر، بنقول: إن يبقى يجوز أن نسير فى التمويل بالعجز فى حد ما بين ٤٥ – ٥٠ – ٦٠ – ٧٠ مليون جنيه.

أما نقول بإطلاق التمويل بالعجز، ده مايسندوش واقع ولا دليل.. مايمكنش مانقدرش أبدا، ليه؟ لأن أولا دلوقتى إحنا بالفعل بنوازن الميزانية بنقول هنحط ٥٠-٦٠ مليون، وعندنا عجز فى النقد الأجنبى، هادى فى إيد الناس ١٠٠ مليون جنيه جزء منها طبعا هينفق على سلع هتستهلك يعنى متصدرش أو هيطلب سلع مستوردة من الخارج؛ فمعنى هذا إنه بيقلل الصادرات وبيزود الواردات.. يعنى بيزود الـ ٧١ مليون دى تطلع ١٠٠، ١١٠ هتزود هذا العجز.

إذا كنا إحنا مش قادرين نتوازن على هذا المستوى، إزاى أنا هسمح بالتمويل بالعجز؟! بالزيادة التمويل بالعجز بيمشى وبيرجع يعنى بيصعد ويهبط على مستوى توازنى معين، القول إن هنا فيها مخزون دى مش غلطة الفكر دى بالعكس؛ لأن اللى حصل إنه اتقال واتبحث أكثر من مرة إننا لابد أن نرفع شوية الأسعار علشان نقلل الاستهلاك، علشان يكون فيه قدر معين من التصدير، وعلشان نقلل الواردات. فاللى حصل إنه جانب كبير من الاستهلاك نقص على سلع جايز إنها مش قابلة للتصدير، وده مثلا ناخدها عمليا ناخد مثلا فيه ١٠، ١٥ مليون جنيه غزل منسوجات أو منسوجات مركونة، مخزونة ليه؟ لأن الطلب قل لأن الامتصاص حصل وبعدين الناس قل طلبها على هذا النوع من المنسوجات، الرد العملى ماهو معروف!

كده السياسة مرسومة على كده إن هذا القدر يصدر، لكن مايتصدرش هذا لأنه لا يلائم أذواق المستهلكين فى الخارج، الى أن يتاقلم الإنتاج هيحصل هذا. الدليل على ذلك إن احنا مثلا معندناش مصانع جديدة، وكان المفروض إن مثلا الإنتاج إذا كان ثابت يبقى التصدير يقل، ده الوضع الطبيعى إذا كان يزيد يبقى التصدير يقل ده الوضع الطبيعى.

لكن إحنا بنقول: إن هدف التصدير كان ٤٥ بقى ٥٨، لو أنا وافقت بالعجز ٥٨ دى تنزل على طول تانى، وإحنا بنقول ٥٨ على أساس إن المصانع بتأقلم نفسها، على أساس المخزون اللى كان عندها بالفعل هتغير طبعا فى إنتاجها وتنتج نوع قابل للتصدير.

فكون إن فيه مخزون ده مش غلط، ده انتقالى ولابد أن يزول على أساس إنه المفروض السياسة معمولة على إن كده.. على إن يبقى فيه مخزون قابل للتصدير. كون ده مش قابل للتصدير، ده مش غلطة السياسة الاقتصادية فى ذاتها دى مسألة زمنية.. مكانش يمكن المصنع فى يوم وليلة أو فى شهر أو آخر يغير إنتاجه لأنه لسه على ما يشوف طلبات السوق العالمى إيه وإمكانياته إيه.

نيجى النهارده نقول مثلا: الأسعار، مع إنى مش متصور أبدا إن الأسعار منخفضة الناس كلها بتتشتكى وفيه زيادة أسعار. إذا كنا نمسك سلعة ونقول اللحمة نزلت لسبب معين، طيب ماهى نزلت لأن يمكن يكون الراجل اللى بياكل اللحمة دخله يمكن يادوبك على قده زاد عليه الإنفاق ومش قادر يشترى اللحمة فقل الطلب عليها أو أن دخل المزارع قل لسبب أو لآخر، لكن مانقدرش أبدا نقطع ونقول: إن مستوى الأسعار فى البلد نقص.. مانقصش!

النقطة التالتة: إن احنا لما نيجى نمسك الإنفاق وناخده ومعمولة الحسبة دى وهنبحثها ونشوفها فى لجنة التخطيط هنعرضها على سيادتك، الصورة ليه وصلنا لكده؟ ماهو اللى وصلنا لكده إننا نعمل توازن معين، وهذا التوازن مبنى على قدر معين من الاستهلاك ويترتب عليه قدر معين من التصدير وقدر معين من الاستيراد.

الاستهلاك بيتزايد وبعدين التصدير بينقص والاستيراد بيزيد يعمل عجز فى ميزان المدفوعات، ومانقدرش نستبدل الالتزامات وتتراكم الالتزامات، فنيجى بنقول: بنوقف هنا وبنعدل ميزانيته بنعدل ميزانية الدولة، وبنوجد نوع من الاستقرار والتوازن على مستوى سلعى معين. وواضح حتى لما نرجع للخطة ذاتها، نجد إن الخطة أصلا مبنية على هذا المستوى القومى اللى فيه الاستثمار والإدخار متساويان. وبعدين بنيجى بنقول: إن الإدخار الفرق بينه وبين الاستثمار بيزيد نقد أجنبى اللى هو القروض المتاحة وجزء بنموله من الداخل.

فهل يعقل لما نقول مثلا ٣٠٠ مليون من الاستثمار فيه حوالى ٢٠٠ مليون جنيه من النقد المحلى، هل معقول آخد من الـ ٢٠٠ مليون دول ٨٠ أو ١٠٠ مليون ٥٠٪ من النقد المحلى آخده بعجز ميزانيه؟! قطعا إن اللى هيحصل إن الإنفاق هيزيد، وإن كل الخطة اللى عاملينها زى ما إحنا بنقول النهارده: فيه زيادة فى الاستيراد ٢٠ مليون جنيه ماتتحققش وبعدين تستهلك محليا؛ يبقى كأننا بناكل النقد الأجنبى بتاعنا محلى بدل ما نحوله لإدخارى.

ولذلك أنا بختصر بإن أنا بقول: إنه لازم نفرق بين حاجتين.. مانقولش إن مافيش تمويل بالعجز بنقول: أن يكون هناك تمويل بالعجز، لكن لازم نقول الى أى مدى يكون هذا التمويل بالعجز؟ ومانطلقش الباب مفتوح على مصراعيه وإلا هتكون العملية هينهار كل اللى بنيناه ده، وكل اللى بنرسمه علشان نزود التصدير والتوازن هيرجع يتاكل محلى، ونرجع نقف أمام مشكلة الالتزامات متسددش وعجز بيتزايد وإنتاج كان مبنى للتصدير أستهلك فى السوق المحلى.

لكن إحنا بنقول: الذى يجب أن يتفق عليه هو.. ما هو القدر الذى يسمح به للتمويل بالعجز؟ هل هو ٤٠ مليون ولاّ ٥٠ ولاّ ٦٠ ولاّ ٧٠ يعنى كام ٪؟ إحنا ننسبه للقوة الشرائية، بننسبه الى وسائل الدفع وده الرقم المعقول، نسبة معينة منه قلنا حوالى ٣٪ أو ٤٪ فوصلنا الى ٣٠٪ ٣٥ – ٤٠٪، كل ما تتزايد القوة الشرائية طبعا بتزايد معها. كون إن احنا نوصل لـ ٥٠–٦٠ مليون، هذا هو الرقم المعقول اللى نراه مايؤديش الى تضخم.

البشرى: هو الحقيقة السيد وزير التخطيط أتاح لنا موضوع أنا يبدو لى الموضوع هام فعلا، لو درسناه بإمعان يفتح لنا مجالات كثيرة جدا.

طبعا أنا مش اقتصادى مقدرش يعنى أدرك النواحى التحليلية بتاعت التمويل بالعجز، إنما هو مجرد شعور السيد وزير التخطيط وضعها فى قواعد موثقة هو فيما يختص بالمشروعات، إذا كان بيحتاج للنقد الأجنبى بيبقى الحد الفاصل فى هذا الموضوع هو ميزان المدفوعات، إنما المشروعات التى لا تحتاج فى ظاهرها أو فى جملتها الى نقد أجنبى أنا مش شايف أى داعى إن احنا نقيم أنفسنا يعنى أكثر مما ينبغى.

صحيح إن الإنفاق المحلى بيؤثر على النقد الأجنبى لأنه بطريق غير مباشر يحتاج برضه الى نقد أجنبى، إنما فيه نقطة برضه نبصلها من زاوية أخرى؛ لأن حالة الركود إذا وجدت وحالة الأسواق نفسها إذا مكانش فيها حركة، وهذا الإنتاج خصوصا فى السلع الاستهلاكية إذا وصل الى مرحلة فعلا من مرحلة الركود.. ده بيؤثر على الطاقات الإنتاجية القائمة، وبيخلق طاقات عاطلة فى بعض الأحيان خصوصا فى السلع الاستهلاكية.

لو نيجى نبص للطاقة العاملة اللى عندنا ونحللها، نجدها هى الأخرى ليها تأثير على ميزان المدفوعات لأن هى ترجمتها إيه؟ عبارة عن ناس بتاخد ماهيات وبتستهلك برضه ومبتنتجش قصاد اللى بتستهلكه؛ فهى اللى بتاكل من ميزان المدفوعات. فكل اللى برجوه إن العملية فى الواقع هى – زى ما وزير الاقتصاد بيقول – عاوزة نوصل لحد التوازن. حد التوازن نيجى نشوف أثر المشروع على النقد الأجنبى اللى هياخده، وفى الوقت نفسه نعمل فى الاتجاه المقابل.

أثر ميزان المدفوعات إيه؟ خلق طاقات عاطلة عبارة عن إيه؟ ناس بتاخد مرتبات. كل هذه السلع جاية من ميزان المدفوعات الى أن نصل الى مرحلة التوازن، أنا أعتقد هى دى النقطة اللى هتحدد لنا النقطة بتاعة التوسع فى المشروعات التى لا تحتاج الى نقد أجنبى.

مرعى: هو إذا سمحتلى سيادتك.. يعنى يبدو لى إنه فيه مرحلتين أساسيتين يجب أن نفرق بينهم علشان مانكررش نفسنا.. المرحلة الأولى اللى احنا اجتزناها فى حالة الخطة الأولانية: فى أثناء تطبيق الخطة الأولانية كان فيه حالة من الإنفاق وخاصة للسلع الاستهلاكية ولإقامة المشروعات، وارتفاع الاستثمارات كان من نتيجته النتائج اللى الأخ حسن أشار إليها.

يعنى بصينا ارتفاع كبير جدا فى استهلاك الموارد، كان فيه ارتفاع قوى فى استهلاك السكر، ارتفاع كبير جدا فى استهلاك الدخان، ارتفاع كبير فى استهلاك سلع جزء منها كبير جدا كان بيعتمد على التمويل الأجنبى. وابتدينا نشوف إنه من قوة الإنفاق الموجودة حالة رواج ظاهرة فى البلد، إنما انعكست حالة الرواج أيضا على سلع كثيرة كانت بتستورد بالعملة الأجنبية.

مش بس كده وانعكست أيضا على استهلاك سلع هى أصلا سلع تصديرية؛ ارتفاع استهلاك الأرز كمثال، ارتفاع استهلاك المنسوجات، ارتفاع استهلاك السكر، انعكست على حصيلة الصادرات من هذه السلع. النهارده من السيد وزير التخطيط إن فيه حالة ركود موجودة فى البلد، يعنى باينة واضحة فى السلع الزراعية على وجه خاص ظهرت فى الموالح الموسم الماضى.. الموالح كانت متكدسة بكميات كبيرة جدا، ظاهرة فى استهلاك الحبوب، حتى يعنى لو السيد وزير التموين يعمل لنا بيان عن استهلاك القمح فى الريف أو استهلاك الدقيق.. ودى مواد أساسية الواحد مكانش يتصور إن يحصل فيها استهلاك أقل نجد استهلاك الرز أيضا أقل.

حالة الركود هذه لم يقابلها فى الواقع تحويل أو بلورة نحو زيادة التصدير بما يتماشى مع المخزون السلعى اللى نتج من حالة الركود، لو كانت اتقابلت العمليتين مع بعض، كنا فى موقف النهارده من الممكن إننا نزيد التمويل عن طريق العجز. برضه أمثلة قائمة وموجودة وحسينا بيها؛ مثلا الموالح السنة دى وصل وزارة التجارة والاقتصاد الى أنها تصدر ٣٥,٠٠٠ طن إحنا موصلناش عمرنا للرقم ده قبل كده، إنما أنا أؤكد لسيادتك كان من الممكن إننا نصل الى ١٠٠,٠٠٠طن فى العام الماضى.

إذاً فى رأيى إن الصورة الحالية اللى هى فيها ركود، يجب أن ينشط التصدير ليقابل هذه الصورة فى النص حتى يمكن إنه عن طريق زيادة الصادرات بتتحل؛ بيبين لينا ده فى الموالح، بيبان لينا فى الخضار، والفاكهة كانت مرمية فى السوق وأسعارها واطية جدا، باين لينا فى الرز، باين لنا فى الفول.. الفول السنة دى موجود فى البلد بصورة كبيرة يمكن ماشوفناهاش من سنوات طويلة جدا، وموجودة الأرقام اللى بتدل دخل بنك التسليف النهارده ١٤١,٠٠٠ أردب مقابل ٥٦,٠٠٠ أردب العام الماضى.. الحقيقة رقم مفزع!

هل إحنا نصدر فول ولاّ مش هنصدر؟ والله إذا قدرنا نصدر الحاجات اللى نتجت بشكلها العام نتيجة للركود الداخلى يبقى إحنا مشينا على الطريق الصحيح، إنما مقدرناش نصدرها يبقى إحنا ماشيين على الطريق الراكد اللى هو موجود. النهارده إحنا فى موقف بيسمح بتصدير جزء من اللحمة، أمر شكله غريب بعد الأزمات المتتالية اللى احنا عانينا منها فى اللحوم وفى الرز وغيره.. بنقدر نصدر كميات.

فخلاصة الحديث، يجب فى هذه الفترة أن تتشكل الشركات القائمة بالعمل للإنتاج المحلى؛ سواء من ناحية إنتاجية بحتة زى ما ضربت مثل بيها أو الشركات الصناعية أن تبلور إنتاجها فى صورة تتلائم مع الاستهلاك المحلى النهارده وتزيد من كميات التصدير للخارج، وإلا الصورة هتبقى ركود بس وهيبقى فيها ضرر فى النواحى الاقتصادية.

صدقى: لو سمحتلى سيادتك.. وأثير أكتر من تعبير يمكن نتفق على معناه عشان نقدر نحلل الموقف؛ ذكرت كلمة التضخم وذكر أيضا التمويل بالعجز.

التضخم: اللى هو الحقيقة اللى كان الدافع لكثير من القرارات التى اتخذت بالنسبة للاتجاه الى الانكماش؛ خوفا من أن زيادة الاستثمارات تؤدى الى تضخم. التضخم بينتج من إيه؟ العملية مسألة عرض وطلب، لو زاد الطلب عن المعروض على طول بترتفع الأسعار، يعنى إذا كان سلع معينة معروضة فى السوق بقدر أقل من المتوفر كطلب على طول بيرتفع السعر؛ يبقى معنى هذا إن احنا لو زودنا الإنتاج بالقدر اللى بيتزايد بالطلب على سلع معينة، مايحصلش التضخم فى الفترة الأولى من التنمية.. ودى عملية طبيعية بتبتدى بعملية الإنفاق، وبنأمل إن هذا الإنفاق يبتدى يحدث إنتاج بعد سنوات. المصنع اللى بنصرف عليه لغاية لما يبتدى ينتج، فى سنة سنتين تلاتة نصرف كذا مليون جنيه بلا عائد وأجور مدفوعة، يقابلها طلب فى الأسواق على المنتجات ولا يقابلها إنتاج بعد هذا الإنفاق الزائد. أمامنا أمثلة من خطط التنمية واضحة؛ السد العالى اتصرف عليه ٢٠٠ ٣٠٠ مليون الى الآن العائد يمكن هنبتدى ناخد منه النهارده بقدر.. يعنى ده معناه قوة شرائية نزلت فى السوق على طلبات إنتاج إما محلى أو مستورد، لو لم توفر القدر المطلوب اللى يقابل هذه الزيادة فى القدرة الشرائية يحصل التضخم؛ على أساس إننا ابتدينا خطة التنمية الشاملة ابتداء من سنة ٥٩– ٦٠.

إذاً كان لابد أن ننتظر ظاهرة ارتفاع الأسعار أو ما سمى على أساسه إنه التضخم، فى السنين الأولى من خطة التنمية. إذا كان الإنتاج اللى كنا ننتظره من هذه الاستثمارات ابتدى يدى العائد يبقى يبتدى يحدث التوازن اللى يظهر فى صورة الاقتصاد

العام؛ إن يبتدى الإنتاج يتزايد بالقدر اللى يتزايد معاه الطلب، ونبتدى نرجع تانى الى موازنة فعليه فى الأسعار.

أنا يخيل لى إننا مرينا فى هذه المراحل كما ذكرتها؛ لأنه الواقع إن لو خدنا التضخم على أساس إنه ظاهرة اقتصادية، ننسى كلمة التمويل بالعجز وننسى كلمة الأسعار وناخده على إنه ظاهرة اقتصادية. التضخم فى اقتصاد ما هى ظاهرة ضعف، هل إحنا السنة دى اقتصادنا أسوأ من السنة اللى فاتت أو اللى قبلها؟ الأرقام اللى ذكرت عن الميزانية – وأنا عاصرت مناقشة الميزانيات من مدة طويلة – أعتبر إنها من أحسن السنوات اللى عرضت به بالذات بالنسبة للميزانية النقدية، يمكن إحنا السنة دى فى موقف أحسن بكثير من اللى كان يعرض علينا فى سنة بعد سنة. ده معناه إن الاستثمارات التى انفقت ابتدت تؤتى العائد المقدر لها جزء منها قابل الزيادة فى الاستهلاك مع الانكماش.

فيه زيادة بس بدل ما كان الطلب ٦ أو ٧٪، نزل فى حالة الانكماش الى ٢ أو ٣٪، ده الإنتاج المحلى قابل هذا القدر من الزيادة فى الاستهلاك المحلى.

وبعدين الصادرات أيضا، أصبح فيه عائد بيحقق زيادة فى الإنتاج التصدير اللى هى أنتجت الصورة فى ميزان المدفوعات اللى عرضها وزير الاقتصاد. مع العبء الإضافى الذى ألقى على عاتق ميزانية القوات المسلحة، صورة أحسن بكثير مما كانت فى السنوات السابقة، وهو التعبير الحقيقى عن قوتنا الاقتصادية. ده يخلينا نقول: إنه كنا فى السنين اللى مضت مولنا بالعجز والأخ حسن ذكر إنه مولنا بالعجز فى سنوات بأرقام كبيرة جدا عن السنة دى، هل نتج عنه مزيد من الضعف فى الاقتصاد؟ لأ.. لأن النتيجة المعروضة علينا فى ميزانية السنة دى إن اقتصادنا تحول الى أحسن، وده يؤيد الكلام اللى قاله الدكتور سيد جاب الله: إن الموضوع مش موضوع الرقم الذى نمول به العجز فى الميزانية، بقدر ما يعنيه هذا من قدرة الاقتصاد على تحمل هذا التمويل بالعجز.

الأخ حسن قال: إن المخزون لا يعبر عن قدرة أو على إنه ظاهرة تخلينا نزود التمويل بالعجز، بقول: بقدر ما هو أعطى مثل، إحنا عندنا مخزون زائد من الأسمنت نتج عنه إيه؟ إحنا حطينا استثمارات للتوسع فى الأسمنت؛ على أساس إن الزيادة فى الاستهلاك المحلى على أساس خطة التنمية تصل الى أرقام معينة، ثم نستحدث فائض معين بنقدر إن احنا نصدره.

السنة اللى فاتت نتيجة الانكماش الى حد أكتر مما يجب فى رأيى، نزل الاستهلاك المقدر للأسمنت من ٢,٧٠٠,٠٠٠ طن الى ٢,١٠٠,٠٠٠ طن، صدرنا ٧٠٠,٠٠٠ طن أسمنت لكن ٦٠٠,٠٠ أو٧٠٠,٠٠٠ طن أسمنت الأخرى اللى حدثت نتيجة انكماش بالقدر اللى ماستهلكهوش محليا، أصبح مخزون. الأخ سيد بيقول: إننا

نصدر هذا القدر، آه.. بس الأسواق الدولية مش زرار بدوس عليه بقول له: خد ٦٠٠-٧٠٠ ألف طن فى سنة، العملية إن الدخول فى الأسواق بقدر معين دى عملية تاخد سنوات. بس نرجع للكلام اللى قاله السيد: يجب إن احنا نزود لاستثماراتنا ولو بالتمويل بالعجز الى القدر اللى يستوعب هذا النوع من المدخرات بحيث ميشكلش عبء على اقتصادنا، وخاصة إنه مش بس موضوع الأسمنت اللى هو عامل أساسى فى عملية المبانى؛ عملية المبانى الجزء الأجنبى اللى فيها يتمثل بالأسمنت أو حديد التسليح اللى مش بننتجه بالقدر الكافى، إنما الأسمنت بشكل كبير بننتجه. إنما هذه الصورة اللى قدامنا، هل ننكمش فى قطاع التشييد بالقدر اللى يحدث عند هذا المخزون كله، ولاّ طالما إن هذا الإنتاج موجود يمكن إنى أستخدمه وأحدث دورة اقتصادية داخل الاقتصاد بتاعى بقدر معين بالتمويل بالعجز؟

الحقيقة موضوع التضخم أعتبر إحنا حطيناه كشبح خوفنا فى تصرفاتنا الاقتصادية أكثر مما يستحق من الوزن. وأنا رأيى لا تضخم طالما هناك زيادة فى الإنتاج تعادل الزيادة عن الاستهلاك، وظاهرة الانكماش مهياش فى سلعة واحدة. إحنا حصرنا الهدف المبيعات فى قطاع الصناعة اللى كان مقدر عند وضع الميزانية السنة الماضية وما حدث فعلا من المبيعات؛ ٩,٤٪ نقص المبيعات عن الهدف المقدر فى مجموع الإنتاج الصناعى! يبقى معناه إن فيه انكماش فعلا؛ فهل هذا هنستمر فيه والى أى مدى؟ هل هذا ممكن أن نحوله الى طاقة إضافية للتصدير؟ جزء من نوعين لكن إذا كان جزء بس هو اللى يتحقق أقدر أزود صادراتى ٩٪ اللى انخفضت لـ ٣- ٤٪، طب هعمل إيه بـ ٥٪؟! يبقى إذا كان بنشتغل اقتصاد سليم فى الوحدات الاقتصادية متخسرش، أوقف طبعا إنتاج بيحدث ومالهوش طلب بالقدر الكافى إننا نوقفه؛ لأننا هندخل فى حالة انكماشية اللى دخلنا فيها السنتين اللى فاتوا.

الموضوع مش موضوع ٣٠٨ قد يكون هو القدر السليم للاستثمارات السنة دى، أنا موافق الدكتور السيد جاب الله إن التمويل بالعجز مانخفش منه، طالما يقابله استحداث مزيد من الإنتاج يقابل المزيد من الطلب على السلع سواء للسوق المحلى أو فائض للتصدير؛ والدليل على هذا إن التمويل بالعجز فى السنوات الماضية بقدر كبير كان بيثار فى الميزانيات إنه alarm!

وصلنا إن وضعنا الاقتصادى النهارده أحسن من السنوات الماضية، طب التراكم بتاع التمويل بالعجز مأداش الى انهيار اقتصادنا ليه؟ ماهو ده الدليل لأنه كان تمويل بالعجز لإحداث مزيد من الإنتاج. طبعا هنا بنخش فى أولويات الاستثمارات، إذا كان المزيد من التمويل بالعجز للاستهلاك يبقى خطر طبعا لأنه يقابله تضخم بلا إنتاج، لكن

إذا كان جزء من هذا التمويل بالعجز موجه للإنتاج المطلوب سواء للسوق المحلى أو للتصدير يبقى مانخافش منه.

الصورة الاقتصادية العامة: قطاع الصناعة أخد استثمارات كبيرة.. حوالى ألف مليون جنيه. طب وصلنا الى صورة إيه السنة دى؟ الأخ حسن عباس كنا بتكلم النهارده عن الميزانية النقدية، هو عايز يدينا ٨٠ مليون جنيه وإحنا بنطلب ٨٥ مليون جنيه وهنصدر بـ ٩٥؛ يعنى معناه إن هذا الإنتاج ١٨٠٠ مليون جنيه، مش بس بيقدى نفسه بيقضى نفسه وإبتدى يغذى الميزانية النقدية. هل كان يمكن أن نصل الى هذا ونكفى القطاعات التانية بمزيد من احتياجاتها؟ ده قطاع الصناعة لوحده، ده يضاف اليه بقى إن كنا بنستورد سماد بقدر معين النهارده بقينا بنستغنى بإنتاجنا منه عن جزء منه.

كنا بنستورد حاجات لقطاعات مختلفة، أتوبيسات لوريات أى شئ للدولة اللى يتمثل فى الزيادة الضخمة فى القطاع الصناعى، ابتدينا نستغنى عنه. إذاً هذا التوازن فى ميزان المدفوعات، اللى يمثل القوة الحقيقية لاقتصادنا اللى هى كانت السبب إننا ماانهارناش زى ما صندوق النقد كان بيتكلم؛ سببها الاستثمارات الحاصلة فى السنين السابقة، هذه الاستثمارات مكانش يمكن إنها تتم إلا بالتمويل بالعجز.

يبقى هنا مبدأ التمويل بالعجز، إذا وجه بحيث يستحدث إنتاج متزايد مطلوب إما لسد استهلاك محلى أو لتصدير، لا خطر منه. أنا مع الأخ حسن عباس فى إنه الى أى قدر نمول بالعجز لازم نتفق عليه.

هنا الدراسة التفصيلية اللى بتورينا كده، الحقيقة فى الناحية دى لى رأى مدخلتش ومدرستش الأرقام التى وضعت للاستثمارات السنة دى، اللى الصورة شايفها لاقتصادنا أقوى السنوات اللى شفناها. الميزانية النقدية الحقيقية السنة دى عن القطاع الصناعى اللى كنا باستمرار بنعانى منها، يمكن أحسن بكثير من إن احنا الميزانية اللى بنتكلم عنها مع وزارة الاقتصاد، السيد وزير الاقتصاد بيعلم.

هذه الاستثمارات اللى تمت فى قطاع البترول، ابتدت تدى عائد وعائد حقيقة كبير. متوسط إنتاجنا العام الماضى من البترول كان ٨٠,٠٠٠ برميل توصل السنة دى الى ٢٥٠,٠٠٠ برميل؛ يعنى النهارده ١٧٤,٠٠٠ فى سبتمبر أو أكتوبر بيرتفع الى حوالى ٢٣٠- ٢٤٠ ألف ونستمر فى الزيادة. ده على طول بيقلب الصورة، لأنه بيفرق عن السنة اللى فاتت ٥٠- ٦٠ مليون دولار عملة صعبة من مادة واحدة. إنتاج جديد فى مشروعات سواء استصلاح الأراضى أو فى صناعة، يستحدث إنتاج يغنينا عن الاستيراد بشكل كبير؛ مصانع الورق اللى ابتدت تشتغل، مصانع الغزل اللى كانت فى التنفيذ وابتدت تدى عائد، مصانع الأسمنت اللى أنا اتكلمت عنها.. الصورة الحقيقة كويسة.

أنتقل الى النقطة اللى أثارها الدكتور سيد جاب الله، إذا كان اقتصادنا بهذه القوة ماذا يلجئنا الى الخوف من عملية الاستثمار؟ طبعا لازم نحسب الاستثمار إنه يكون فى حدود إمكانيتنا، ده موضوع مسلم به لكن على ألا يزيد عن الحد اللى احنا نقدر عليه بالنقصان خوفا من كلمة التضخم نتيجة للتمويل بالعجز. يعنى بقول: منخافش إن احنا نصل الى أقصى مدى يمكنا من الاستثمارات ولو بالتمويل بالعجز، طالما إن اقتصادنا يمكنه أن يتحمل هذا؛ والدليل على هذا هو الصورة اللى عرضت سواء فى الميزانية أو فى ميزان المدفوعات كما ذكره السيد وزير الاقتصاد.

عبد الناصر: هو أنا الموضوع ده إحنا تناقشنا فيه أيضا مرات كتيرة جدا ويمكن قعدنا طول شهر رمضان نتكلم فى هذا الموضوع، وفيه اتجاهات موجودة على أساس إن فيه تضخم وفيه اتجاهات موجودة على أساس إن فيه ركود.

إحنا فى الخطة الخمسية الأولى، صرفنا ومولنا بالعجز بما يقرب من ٢٠٠ مليون جنيه فى السنة، والناس اللى أشاروا بهذا هم اللى جم فى سنة ٦٥ وأخدوا الـ extreme الآخر إن احنا لا نمول بالعجز وإن احنا داخلين فى التضخم، وابتدى الموضوع سنة ٦٥ على أساس انكماشى.

وجينا مشينا فى هذا ٦٦، واللجنة التنفيذية العليا فى الاجتماعات الأخيرة اللى حصلت وأظن بعضكم حضر هذه الاجتماعات، كان فيه وجهة نظر إن احنا فى حالة تضخم وعلينا إن احنا نوقف الاستثمارات ونوقف التنمية ونوقف كذا ونوقف كذا.. الى آخر هذه المواضيع. ده اللى وصل الأمر، ومرة أنا بقول: إن احنا نصلح أراضى فرد على وزير الخزانة وقال: منقدرش نزيد إصلاح الأراضى؛ لأن زيادة إصلاح الأراضى معناه إن احنا هشغل عمال، ومعنى هذا إن احنا هنستورد قمح أكتر عشان نوكل هؤلاء العمال. وأنا قلت له: يعنى معنى هذا إن دول يعنى مابيكلوش.. العمال الموجودين؟!

ووزير التخطيط، برضه بطالب بتشغيل خريجى المدارس الثانوية الفنية اعترض وقال: لأن دول هيطلعوا يفتحوا بيوت ويزودا الاستهلاك ودا هيعمل كذا! إذاً وصلنا الى حالة إن احنا مانشغلش حد مانستثمرش منعملش حاجة أبدا! وفعلا نتج عن هذا من ٦٥ الى السنة دى التدهور فى زيادة الإنتاج، الزيادة فى الإنتاج نزلت من ٦٪ الى ٣٪ ونزلت من ٣٪ الى ١٪.

معنى هذا إيه؟ معنى هذا إن احنا مش هنشغل ناس معنى هذا إن احنا خريجين الجامعة منقدرش نشغلهم، معنى هذا إن احنا مانقدرش ندى علاوات لأن احنا إذا كنا بندى علاوات بندى زيادة فى الباب الأول كام؟

حجازى: ٦,٦٪.

عبد الناصر: ووصلنا فى اللجنة التنفيذية الى خلافات اللى هى عملية تسويد الصورة، وأنا يمكن قلت لكم أول ما جينا فى هذه الاجتماعات: إن احنا مطلوب نعرف إيه الصورة لأن هناك محاولات لتسويد الصورة ولتسوئ الصورة.

الحقيقة أنا لا أثق فى صندوق النقد الدولى، ولا فى الناس اللى فى صندوق النقد الدولى. وإذا كانوا بتوع صندوق النقد هيمشونا – وأنا قلت هذا الكلام لصدقى وهو رئيس وزراء وقلته لحسن عباس وهو وزير اقتصاد – مافيش فايدة! أنا وودز جه وهو كان رئيس البنك الدولى، وقلت له: إدينا قروض وأنا أعرفه شخصيا. قال لى: مش ممكن مش ممكن أديكم قروض للصناعة لأن لا يمكن الدول الصناعية تديكم قروض عشان تصنعوا! قال لى: أنا بقول لك كده باختصار من غير ما أقول لك هنبحث ونعمل.

فهم مش عايزينا نصنع، وصندوق النقد الدولى هم مين؟! ماهم الأمريكان والأمريكان لا عايزينا نصنع ولا عايزينا ننمى ولا عايزينا نشغل ولا عايزنا نعمل حاجة، قد نحتاج لهم عشان ناخد منهم ٢٠ مليون دولار – ٢٥ مليون دولار – لكن مايمشوش هم الاقتصاد بتاعنا.

والحقيقة الواحد اضطر يقبل نظرية الانكماش لسبب اللى هو من ٦٥ و ٦٦، ليه؟ لأن فعلا بدأت تظهر عندنا ظواهر الطوابير ونقص السلع فى الأسواق، زائد النقطة التانية اللى هى ميزان المدفوعات.

بقى ميزان المدفوعات حله حل خطير جدا، فأنا جيت سألت فى سنة ٦٥.. طب هنعمل خطة ولكن قولوا لنا: إمتى هنوازن ميزان المدفوعات؟ لكن ميزان المدفوعات الحقيقة مش نتيجة الزيادة فى الاستثمار نتيجة سوء تصرفنا؛ مثلا جينا غيرنا كل البخار بديزل من بنك الاستيراد والتصدير جنرال موتورز واتحطت علينا أقساط، وأنا قلت فى هذه الأوقات: هتيجى أيام يبقى علينا مديونية إحنا مش عارفينها قد إيه، لازم نحدد الـ ceiling بتاع المديونية بتاعنا فى كل سنة للسنين اللى جاية، وعلى هذا الأساس نشتغل.

ولكن العملية فلتت وكان كل واحد بيتعاقد؛ الصناعة بيتعاقد والمواصلات بيتعاقد والزراعة بيتعاقد كل واحد بيتعاقد بره، وفلتت منا العملية ومكانش فيه خطة الحقيقة.

جينا اتزنقنا فى ميزان المدفوعات، أصبح الحقيقة عملية ميزان المدفوعات هى مشكلة أخرى علينا ديون بنأجلها، وغير كده بقى بالنسبة لوزارة الاقتصاد اللى هى القروض السنوية اللى هى الموردين والتسهيلات المصرفية كانت ٥٠ مليون جنيه نطت كانت ٢٠ مليون جنيه.. نطت من ٢٠ الى ٢٠٠ مليون جنيه، فبصينا لقينا نفسنا بدون طبعا..

وبعدين إحنا كان عندنا إسترلينى كان عندنا ٤٠٠ مليون إسترلينى من سنة ٥٣، وبعدين هذا الإسترلينى صُرف ثم سنة ٥٦ جالنا دخل قناة السويس زيادة عن دخلنا بعد تأميم القناة، فأيضا هذا الدخل صُرف، فإحنا أسأنا الحقيقة، وأنا بعتبر إن وزارة الاقتصاد بالذات مسئولة عن هذه الناحية؛ ده عايز خد ده عايز خد تسهيلات موردين وتسهيلات مصرفية ثم قروض، فاتحطينا فى المشكلة اللى احنا فيها النهارده اللى هى ميزان المدفوعات.

إذاً بقت مشكلتنا الحقيقة مشكلة ميزان المدفوعات، لأن إذا حلينا مشكلة ميزان المدفوعات بنحل المواضيع التانية كلها. ولكن أنا بمشى مع الـ extreme اللى بيقول فيه تضخم وأنا مش مع الـ extreme اللى بيقول مافيش تضخم.

حجازى: ماقلتش كده يافندم.

عبد الناصر: لأ.. أنا بأشاور عليك بالصدفة. (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: هو الحقيقة لما حصل التعديل الوزارى، هو ده سبب التعديل الوزارى وأسباب الاختلافات ويمكن أسباب استقالة زكريا محى الدين.. هو ده السبب الأساسى فى الموضوع كله.

وزكريا محى الدين معتبر إنها غرقانة عسكريا وسياسيا واقتصاديا والقيسونى مديله هذه الصورة، والقيسونى قال لى: إن زكريا محى الدين هو اللى مديله هذه الصورة، وهم الاتنين الحقيقة مقدمين – ومعاهم حسن عباس زكى هو اللى فاضل من المجموعة اللى كانت بتجتمع! (ضحك) – وكانوا مقدمين لنا مذكرات فى اللجنة التنفيذية، كل هذه المذكرات تتجه الى الحد من الاستثمار والحد من التنمية، وعندى المذكرات فى البيت لغاية دلوقتى.

زكى: ٣٠٠٠ مليون فى ٥ سنين.

عبد الناصر: لا.. بس لما جينا بعد أنا ما اتكلمت، قالوا: سنة ٧٠ هيعملوا ٣,٠٠٠ مليون، وأنا قلت لهم: هذا كلام فارغ وهذا الكلام لا أقبله؛ لأنك لما تيجى تقول لى إنك هتستثمر ٣,٠٠٠ مليون جنيه سنة ٧٠ على ٥ سنوات، بقول لك: هتيجب الـ ٣,٠٠٠ مليون جنيه منين؟! فالحقيقة أنا فوجئت النهارده لما الأخ حجازى قال: ٢٤ مليون، فوجئت جدا ليه بقى؟ لأن ده هو صندوق النقد الدولى مدينا تصريح لغاية ٥٠ مليون مش كده؟ فإحنا حتى يعنى تجاوزنا. أنا لما إنت قلت ٢٤ سألتك تانى على الرقم؛ لأن أنا متصور إن احنا مولنا بالعجز السنة دى ٧٠.

حجازى: هو كان يافندم فى الميزانية ٤١ يعنى كان متوقع ٤١.

سليمان: تحسن فى إبريل العجز؛ لأن أقل عجز بيبقى فى إبريل وبعدين فى مايو يونيه يوليه بينط.

حجازى: يعنى القرض ده من السنة اللى فاتت، كنا ٤٠ السنة اللى فاتت فى الفترة دى من ٤٠ لـ ٢٤، وبعدين لما نضيف للـ ٢٤ اللى هينصرف فى الشهرين دول هيوصل مش أقل من ٧٠ آخر السنة.

عبد الناصر: أنا متصور ٧٠.. أنا تقديرى ٧٠ إذا كان على آخر السنة ٧٠ يبقى ماشيين. يعنى الحقيقة النقطة كمان التمويل بالعجز، إحنا مولنا القوات المسلحة بالعجز ودى كانت مشكلة من المشاكل. الكلام اللى بيقوله الأخ جاب الله على تمويل الإنتاج تمويل التنمية، لكن الحقيقة إحنا مولنا اليمن بالعجز. وبعدين موضوع الأمانات.. العُهد والأمانات، ماهى أيضا كانت بتدخل فى العجز أكتر حتى من العجز اللى احنا كنا بنعمله. فالحقيقة السنة دى على أساس الاستثمارات ٣٠٨، بحيث إن احنا بنمشى بهذا الموضوع ونمشى فى الـ safe side على أساس هى السنة اللى فاتت كانت أقل من كده والسنة اللى قبلها كانت أقل من كده.

سليمان: السنة اللى فاتت ٢٤٨ والسنة اللى قبلها كانت ٣٧٦.

عبد الناصر: ٣٦٧، أمال ليه الزيادة ١٪؟

سليمان: ماهى انخفضت، خفضناها عشان الدودة السنة اللى فاتت.

صوت: قطاع عام وقطاع خاص ومخزون ٣٧٠ حوالى كانت كل ده .

عبد الناصر: لا.. وزارة صدقى سليمان.

جاب الله: الاستثمارات فى السنة اللى احنا فيها دى الحالية كانت ٢٤٨، السنة اللى قبلها كانت ٣٥٨، السنة اللى قبلها ٣٧٨.

عبد الناصر: يبقى على هذا الأساس مش ممكن الـ ٣٠٨ تدينا ٦٪ .

جاب الله: لا ماتديش ٦٪ تدى ٥,٢.

حجازى: هو الـ ٣٠٨ يافندم يمكن عشان الصورة مش واضحة قوى، الـ ٣٠٨ مش داخل فيها القطاع الخاص.

عبد الناصر: فيها القطاع الخاص ولاّ مافيهاش.

جاب الله: فيها القطاع الخاص والقطاع العام.

عبد الناصر: طب دلوقتى إذا كان ٣٧٨ استثمار إدونا ٣٪ زيادة فى الإنتاج؛ دى وزارة زكريا مش كده؟ وإذا كان ٣٥٨ استثمار إدونا ١٪ زيادة فى الإنتاج، يبقى الـ ٢٤٨ اللى هم السنة دى مش هيدونا حاجة زيادة فى الانتاج.

جاب الله: هينقص الدخل السنة دى، يعنى فى الـ ٣ سنين اللى فاتوا دول حتى لو حققنا الـ ٥,٢ السنة الجاية، هيبقى متوسط الـ ٣ سنين ١,٤٪ مع افتراض تحقيق الهدف ٥,٢ السنة الجاية.

عبد الناصر: طب معلش بنسيبنا إحنا من ٣ سنين.

حجازى: الميزانية قدامى والأرقام كلها قدامى، قطاع الخدمات ٥٧ مليون، قطاع المؤسسات ١٤٩، الشركات ٧٨ استثمارات غير مخصصة ٢٣,٥ ولا يدخل فى هذا القطاع الخاص.. مجموعهم ٣٠٨.

فالأرقام اللى متوازنة على ضوئها الميزانية، قدامى من المشروعات الخاصة بالقطاعات الحكومية كلها ٣٠٨، وإحنا حاسبين على أساس ٦٪ من الدخل زيادة فى الدخل طلع ٣١٥، أذكر الأخ حسن بالرقم الأصلى اللى احنا بنينا عليه والميزانية اللى معمول عليها التوازن فى العمليات الرأسمالية حتى هذه اللحظة ٣٠٨ بأرقامها التفصيلية مشروع – مشروع ووزارة – وزارة ٣٠٨، ولا يدخل فيها قطاع خاص.

جاب الله: القطاع الخاص حوالى ٢٥ مليون.

صدقى: هو لو سمحت سيادتك يافندم.. هو زيادة الإنتاج السنة دى قد تكون نتيجة لاستثمارات تمت من سنتين أو ٣ يعنى مشروع استثمر فيه مبالغ كبيرة ثم يبدأ الإنتاج السنة دى. فيمكن السبب فى إنه الأرقام مازالت بتدى نسبة من الزيادة فى الإنتاج ملموسة، هى مش نتيجة لأنه الاستثمار بتاع السنة اللى فاتت كان كفاية بقدر ما هو إن فيه مشروعات بُدئ فيها من ٤–٥ سنوات، وبدأت تدى عائد. وعندنا فى الصناعة أمثلة فى هذا وفيه السد العالى وفيه غيره، لكن مافيش إنه واضح إن نسبة الزيادة فى الدخل القومى فى تناقص مستمر سنة بعد سنة، نتيجة لنقص الاستثمارات أيضا سنة بعد سنة زى الأرقام ما ذكرت الآن.

زكى: هو سيادتك بتثير نقطة، فيه استثمار جاب كذا ودا جاب كذا إزاى ده هيجيب الـ ٦؟ والسبب إنه إحنا بنجمع الاستثمار على الإنتاج العادى، الحقيقة إن الإنتاج العادى بقى هو اللى ناقص فى الأصل يعنى صاحب الاستثمار الجديد بيزيد لكن العادى بالناقص، فنجمع ده على ده يطلع الزيادة مش ٦، النقص كان فى قطاع الزراعة.

عبد الناصر: هو السنة اللى فاتت الزراعة.. آه.

زكى: والمقاولات، وكان فيه بعض الخدمات كان فيه الكهرباء نقصت.

عبد الناصر: هو أنا هكمل برضه تصورى للموضوع:

المشكلة التانية: إن احنا كنا بنقدر مشروعات بمبلغ معين ثم يزيد هذا المبلغ.

المشكلة التالتة: إن مكانش فيه دراسات اقتصادية بالنسبة للمشروعات عند التخطيط مثلا؛ وعلى هذا الأساس كان أسهل حل إن احنا نعمل انكماش ونوقف ده ودا ودا. فالحقيقة النهارده يعنى أنا بقول: إن احنا بنمول بعجز معقول، ولكن هتيجى مشكلتنا الأساسية بقى فى الميزانية النقدية فى ميزان المدفوعات، لكن يعنى ماأحبكهاش قوى وأقول: إن أنا لو زودت إصلاح الأراضى، هيزيد استيرادى من القمح مش فاهم ليه؟ لأن قطعا العمال دول بياكلوا مش معقول إنهم مابيكلوش، يعنى إذا كان ممكن إن أنا بإمكانيات محلية إن أنا أزود فى استزراع فى استصلاح لازم أزود.

وفى نفس الوقت، إذا كان عندى قروض طويلة الأجل عشان تصنيع لازم أخدها؛ خصوصا إن احنا عملنا السد العالى وعندنا النهارده المياه وعندنا الكهرباء، لا المياه بنستفيد بها ولا الكهرباء بنستفيد بها! وبعدين رغم هذا وذاك، يجب ألا تقل الزيادة فى النمو عن ٦٪ بأى حال من الأحوال، مش يعنى إحنا كنا بنقول عايزين نضاعف ده موجود فى الميثاق مضاعفة الدخل القومى كل ١٠ سنوات، ومقدرناش نحقق هذا الموضوع.

الـ ٥ سنين الأولانية إدتنا ٣٨٪ أو حاجة بهذا الشكل زيادة فى الدخل القومى، الحقيقة الـ ٣ سنين اللى بعد كده تعثرنا فى هذا. كيف نخرج من هذه العثرة بدون ما يختل ميزان المدفوعات اختلال كامل؟ ولازم نربط بعملية موازنة ميزان المدفوعات زيادة الصادرات، وفى نفس الوقت زيادة الإنتاج الزراعى وزيادة الإنتاج الصناعى.

حجازى: هو بس يافندم أحب أدى بعض وقائع تخلينا برضه نسير فى حدود معينة، مافيش شك إنه زيادة الاستثمار المؤدى الى عائد سريع مستحب خصوصا فى المرحلة الحالية، وإن التوسع فى الاستثمارات الرأسمالية اللى العائد بتاعها هييجى بعد فترة ربما فى هذه الفترة بيلقى أعباء أكثر على الاقتصاد القومى. أنا بس عاوز أقول: إن احنا بقالنا شهر بنحاول ندور على إجراءات لا تثقل كاهل الشخص العادى المستهلك؛ لأن السنين اللى فاتت استوعبت من ناحية الضرائب ومن ناحية فروق الأسعار كل الطاقات، بحيث إحنا بنراجع نفسنا أكثر من مرة لاتخاذ أى إجراء ضريبى أو إجراء سعرى فى البلد.

فحقيقة العجز بالتمويل هو ٥٠ حسب بعض الإجراءات البسيطة اللى عملناها عشان الخدمات، إنما فى الواقع فى الـ ١٠٦ اللى هى الطوارئ اللى احنا هناخد منها ١١ مليون لإعانة المهجرين بإجراءات عادية، ثم بنقول مثلا هناخد تسهيلات مجانية وتخفيض

فى الاعتمادات يمكن هتوصل تسهيلات ٤٠، فى حدود هذا يعنى بنقص كمان حوالى ٥٠ يبقى حوالى ٦٠، كان مازال عندنا أيضا فى قطاع الطوارئ حوالى ٥٠ مليون إحنا لسه بندور لها على مورد لعملية تمويلها.

القطاع العام تأثيره من حيث الإنتاج، يجوز برضه خفض الإنتاج والطاقات العاطلة أدت الى انخفاض الكفاية الإنتاجية، وبالتالى إحنا كان المفروض يبقى فيه فائض فى قطاع الأعمال يزيد فى عمليات التنمية، فيمكن إحنا لو ركزنا على استغلال الطاقات العاطلة وبالتالى زيادة الطاقة الإنتاجية المتاحة فى البلد فى كافة القطاعات نحو رفع الفائض الخاص بقطاع العمال، يبقى ده المخرج الطبيعى. إحنا مش بنقول نوقف، إحنا بنقول: نمشى فى السكة الى رفع الإنتاج بس وسائل رفع الإنتاج إيه؟ فأنا بحط الأولوية الأولى هو استغلال الطاقات الموجودة أولا.

وبعدين نمرة ٢: التوسع فى الصناعات اللى بتقدر تدى عائد، قطعا دى لو قدرنا نحصل عليها بأى استثمارات خصوصا إذا مكانش كله أعباء خارجية.

ثم ثالثا: ندخل فى الصناعات الإستراتيجية، اللى هى مفروض إن العائد بتاعها هيبقى طويل خصوصا إحنا لسه خارجين من السد العالى، وبالتالى يبقى لازم نتحفظ شوية فى استثمارات طويلة الأجل.

حقيقة العجز مهواش الـ ٥٠ حقيقة العجز هو الـ ٥٠ + الـ ٢٥ اللى فى قطاع الأعمال + الـ ٥٠ اللى موجودة فى الطوارئ. فنحن حقيقة بنستخدم أكثر من مصدر للتغطية فى هذا، هو التحفظ الزيادة عن اللزوم فى التمويل المصرفى يعنى هى دى اللى احنا يمكن نخرج منها.

وبالتالى فى الواقع يعنى فى هذه المرحلة، أنا مش قادر أقول إنما النهارده بطريق الصدفة كان فيه ميزانية معروضة على خاصة ببنك بورسعيد، حبيت أراجع الودائع ونمو الودائع فيها لأنها وسيلة من وسائل التمويل. يمكن الأخ الدكتور عزيز كنا بنحاول نعمل برضه وسيلة الى التوسع فى الاستثمارات عن طريق استخدام الودائع الموجودة فى البنوك.

هو يمكن الصورة فى الماضى، رغم التمويل بالعجز لم تؤدى رغم الانكماش اللى حصل لأن فيه طاقة مصرفية موجودة كانت غير مستغلة، ولكنها فى الواقع يعنى كان فيها حركة تداول ساعدت على تغطية أى خلل موجود فى عملية التمويل المصرفى.

أنا اعتقادى الشخصى بس لسه الأرقام مجاتش تحت أيدى عشان أجزم بهذا، يعنى إحنا عندنا الطاقة التمويلية أكبر مما هو موجود عندنا على الورق حاليا، إنما قدرها كام؟ أنا شخصيا بقول لما نخلص الصورة القطاعية ومصادر التمويل، أنا بقول: فيه

احتياطات سرية بس قدرها كام ١٪ ٢٪ ٣٪؟ يعنى أنا بعتبرها دى احتياطى سرى عندنا لمقابلة الاستثمارات أو النمو فى الاستثمارات.

فلو مشينا بالتحفظ ولو للفترة الأولى فى تنفيذ الميزانية فى العام القادم الى إن تتبلور الصورة، يمكن تقدر تدينا طاقة أكثر. أنا شخصيا بقول: يعنى ٣١٥ يمكن فيها احتياطى ٢٠ مليون كمان بناء على التسهيلات اللى الصناعة دبرتها على العمليات الرأسمالية الموجودة؛ فإحنا مش عايزين نتحمس قوى وفى نفس الوقت مش عايزين التحفظ الكامل. فأنا شايف الـ ٣١٥ يعنى يمكن فى حدود الـ ٢٠ مليون يبقى ده احتياطى سرى، يعنى نشتغل على ٣١٥ كأولوية أولى.

وبعدين على حسب التنفيذ فى خلال الستة شهور الأولى، لا ندخل فى تعقيدات جادة إلا على ضوء الصورة المصرفية وصورة التمويل فى الستة شهور، ولو مافيش ما يمنع إطلاقا نعمل أولوية تانية فى الخطة. يعنى الخطة تتحط أولوية أولى ٣١٥، وبعدين بعض مشروعات نقدر نزودها فى خلال السنة لو وجدنا إن العجز المصرفى وعملية التمويل خصوصا بالنسبة للعملات الأجنبية بتدينا يعنى هدف أكبر؛ لأنى الحقيقة مش عاوز أبنى توسع فى الاستثمار على ضوء احتمالات زيادة التصدير بطاقات أكثر من المعدل الواقعى. ممكن نحط أرقام، ولكن نشوف كده الـ ٦ شهور الأولى هتمشى معانا إزاى فى التصدير، على ضوء هذا يبقى إحنا واقعيين فى زيادة واستخدام الجزء التانى من الخطة اللى هو له الأولوية التانية فى الخطة.

عبد الناصر: هو إحنا برضه يعنى مهما لفينا فى التمويل بالعجز، والعملية دى كلها هتبقى مشكلتنا الأساسية هى ميزان المدفوعات. وإحنا عندنا تراكم وتأجيل ديون من سنة ورا سنة ورا سنة ورا سنة؛ لأن العملية.. ماهى العملية كان إيه عشان نحل العملية؟ نأجل ٧٠ نأجل كذا ندفع عليها فوائد كذا، وبعدين تسهيلات مصرفية وتسهيلات موردين بندفع عليها فوائد بيقول لك: ١٢٪، والناتج عن هذا إن احنا بندفع فوائد فى السنة يمكن ٢٠ مليون جنيه!

فأولا: عايزين السنة دى والسنة الجاية بنضبط عمليتنا بالنسبة لميزان المدفوعات، وفى نفس الوقت بنحط فى حسابنا إن ميزانية القوات المسلحة أزيد من المعتاد، وإن احنا هنمولها بالعجز. نبتدى نعمل من دلوقتى الخطة الخمسية التالتة على أساس سليم وعلى أساس قدراتنا. وبعدين نبتدى نحسب صادراتنا من الصناعة، ويبقى كلامنا كلام واقعى ومن الزراعة ومن العمليات الأخرى، ونشوف إمتى فى سنة كام هيكون عندنا توزان بالنسبة لميزان المدفوعات.

لكن لما النهارده بنيجى نتكلم فى الميزانية، وبيقول الدكتور مراد إن احنا بنعملها بالعملية التقليدية هو مافيش حل غير كده، بيقول لك: آدى الميزانية وآدى المطلوب وآدى اللى على بأجل كذا وأجل كذا وأجل كذا، وهزود تانى تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية، بعد ما نزلناها الى ٧٠ بيقول لك بزودها تانى ٢٠.

الحقيقة أنا رأيى إن هذه الزيادة هى تعقيد للموضوع مهواش تصحيح للموضوع، وإحنا كان يجب إن احنا نحدد الرقم بـ ٧٠ منزدش عن ٧٠؛ لأن الـ ٧٠ دى هى اللى احنا بندفع فيها ١٠٪ و ١١٪ و ١٢٪ فائدة.

شقير: يافندم فى النقط اللى أثيرت فى الجلسة دى وفى الجلسة الماضية نقطة صندوق النقد، ذكر فى إحدى الجلسات الماضية نقطة تخفيض العملة – لو كنت أنا متذكر جيدا – وإن دى كحل. أنا بدى أقول: إن الهدف اللى بتستهدفه سيادتك وهو إن مع التنمية نحل مشكلة ميزان المدفوعات، بعتقد تخفيض قيمة العملة لن يحل المشكلة بل سيعقدها. ولكن إذا كان الهدف هو الحصول على قروض من الصندوق لفترة ونجد إن ما ندفعه من تمن إن نخفض قيمة العملة.. دى عملية تانية. إنما قيمة العملة تخفيضها فى أى مرحلة قادمة، من شأنه أن يزيد من خطورة عجز ميزان المدفوعات ولا يحلها لسببين.. هى لن تصيب مطلقا فى شئ القطاع الزراعى؛ لأن السلع الزراعية سعرها محدد عالميا والصادرات بتحدد فيها بسعر عالمى فى الخارج، ستصيب إصابة شديدة جدا صادرات القطاع الصناعى خاصة فى الصناعات الجديدة اللى المكون بتاع الإنتاج فيها جزء أو نسبة كبيرة منه من سلع مستوردة.

لذلك أنا أرجو إن الموضوع ده يافندم كجزء من سياسة الإصلاح الاقتصادى، إذا قدمت لابد أن ندرسه دراسة تفصيلية قبل أن نتخذ فيه قرار. وأنا باعتقد فى السنوات الماضية، سيادتك كان من التوفيق الكامل إن منعت عنا هذا التخفيض بتاع النقد، ولو كان نقدنا خفض من سنة ٦٥ أو ٦٦، كان الاقتصاد النهارده لا يستطيع أن يقف حتى الوقفة اللى احنا بنعانى فيها صعوبات؛ كان هيبقى عملية أكبر وأضخم بكتير منها.

عبد الناصر: آه.. بس أنا اتبعت سياسة إن ماينفعش الصندوق، لكن حسن عباس كل يوم يطلبنى بالتليفون الصبح ويقول لى: الصندوق! (ضحك) يعنى هيطردنا والصندوق هيعمل فينا! وإحنا نعلن تعهد بالتخفيض، ممكن نرجع فيه. يعنى علشان يدونا ٥٠ أو ٦٠ مليون طالبين تعهد "إعادة النظر فى قيمة العملة"، وأنا الحقيقة كان رأيى، من سنة ٦٥ و ٦٦

هم كانوا طالبين تخفيض قيمة العملة ٤٠٪، علما بإن احنا خفضنا قيمة العملة قبل كده ٢٥٪ اللى هو بدل ٢,٨ بقت ٢,٣. هم طالبين تخفيض العملة ٤٠٪، وحصل طبعا ده وأدى الى اختلاف برضه فى آخر وزارة زكريا وهم كانوا وافقوا على هذا الكلام، ونتج عن هذا استقالة الوزارة فى هذا الوقت.

وأنا قلت للأخ صدقى: إن احنا ممكن نخفض ١٥٪، بدل ما إحنا ٢,٣ نبقى ٢. هم طبعا موافقوش أبدا على الـ ١٥٪، هم طالبين يعملوا أسعار مختلفة جدا.. أسعار متعددة، وبعدين موصلناش أبدا الى اتفاق فى الموضوع.

وإحنا أخدنا منهم الـ ٦٠ مليون دولار، هم الحقيقة مادوناش إلا أما بطلنا؛ يعنى إحنا كنا المفروض بندفع ٢ مليون دولار فى الشهر إحنا وقفنا مابندفعش، هو ده السبيل الوحيد اللى خلصنا منهم، لكن دلوقتى بندفع.

الشافعى: هو الحقيقة يمكن الكلام فى الجانب الاقتصادى، إذا مكانش هيكمله كلام فى الجانب التنظيمى والجانب الإدارى على مستوى القطاعات يمكن هيبقى صحيح النظرة الاقتصادية تتحسب، ولكن فى الجانب التطبيقى والجانب التنفيذى هنجد فعلا مسائل وتفصيلات هتبقى أكتر يمكن من حدود إمكانيات بعض القطاعات.

إذا مكانش هيكون مع الإصلاح الاقتصادى إصلاح إدارى وتنظيمى، بحيث الوحدات تقدر تبقى فى انطلاقها قادرة إنها تتحرك على الأساس اقتصادى؛ لأن احنا جينا برضه فى الفترات الحقيقة وضعنا من الاعتبارات الاجتماعية والاعتبارات السياسية والاتساع فى الشّدة الاقتصادية بالنسبة لإمكانياتنا المتاحة. وزى ما سيادة الرئيس تفضل وقال: إن احنا كان فيه المشروعات تجاوزت حدود الخطة فى التقديرات الأولية بالنسبة للمشروعات، ودى خلاتنا فعلا فى أواخر الخطة نواجه بإن إمكانياتنا الاقتصادية بقت مشدودة على الآخر. وبعدين فعلا مكانتش العائدات جت، وفى نفس الوقت بعض التنظيمات الإدارية مكانتش بتبدأ يعنى تمشى فى المشروع على أساس اقتصادى.

ودا يمكن اللى إدا الإحساس بضرورة إعادة النظر فى الوضع العام بالنسبة للوحدات الاقتصادية، ويمكن دى اللى كانت مخليانا إن احنا نمشى فى اتجاه انكماشى بعض الشئ. ولكن من الجانب الانكماشى، لم يكن يعبر إلا على الجانب السلبى فى العملية؛ لأن إذا مكناش هناخد الى الجانب الى الفترة اللى كان لازم نقف فيها ونعيد النظر فيها، كان لازم فى نفس الوقت ناخد الجانب الايجابى، اللى هو التفكير فى زيادة الاستثمار. والحقيقة لما بنيجى برضه نتكلم عن زيادة الاستمارات، يمكن ماتعرضناش إن

كل قطاع من القطاعات بيتحط له قوانين، وبتحكمه نظم يمكن فى أكثر من طاقة القطاع إنه يبت فيها ويحلها.

والتنظيم الإدارى ده لا يشمل فقط الجانب الاقتصادى، ولكن يشمل أيضا جانب الخدمات؛ لأن إيرادات الخدمات للأسف الشديد إنها مهياش بتتناسب حتى من ناحية النسب المئوية بنفس المستثمر فيها؛ يعنى إيرادات الخدمات للأسف الشديد إنها فى النازل، لو خدناها بالنسبة المئوية بحجم الاستثمارات الموجودة فيها.

والواحد برضه لما بيجى يتكلم فى مجال مثلا زى القطاع التعاونى، مثلا القطاع التعاونى فى وقت من الأوقات فيه مدخرات، والمدخرات أصبحت النهارده مش موجودة وبددت كلها. تبديد هذه المدخرات ناشئ على عدة اعتبارات إدارية، واعتبارات فى مجال الثقة بالنسبة للاستقرار النفسى للقطاعات المختلفة فى المرحلة اللى كنا فيها مشدودين بالنسبة للإمكانيات المالية.

الحقيقة بقى بقول: إن الإصلاح الاقتصادى، إذا مكانش هيتبعه إصلاح تنظيمى وإصلاح إدارى على مستوى القطاعات بالنسبة لمشاكل يعنى تفوق قدرة القطاع، هنبص نلقى نفسنا..

فيه حاجة برضه يمكن لوحظت فى اللجنة التشريعية إنما على مستوى الخدمات، النهارده فيه ضغوط من الوزارات ومن القطاعات المختلفة بالنسبة لزيادة الأعباء سواء فى مجال الوظائف أو فى مجال التحسين الوظيفى أو فى مجال بعض الطوائف؛ عايزة تعامل بمعاملة فيها تماثل مع ميزات أخرى بتاخدها قطاعات أخرى. والحقيقة إذا مشينا فى هذا المجال، برضه هنزيد من الصعوبات بالنسبة للإصلاح الاقتصادى، ماحناش فيه قدرة على إننا نواجه ونقابل هذه الجوانب.

عبد الناصر: هو الإصلاح الاقتصادى برضه بقول للجنة: بيشمل كل النواحى، مافيش إدارة اشتراكية وإدارة رأسمالية فيه إدارة علمية وإدارة سليمة. وبرضه اللى أنا بقوله: اللى بيخسر بنقفله، وأما بيعرفوا كده كل واحد هيمشى بإدارة صح وإدارة سليمة.

وبعدين اقتصاديات المشروع، بتروح للجنة الاقتصادية وبتدرس المشروعات مشروع مشروع وبتروح لوزارة التخطيط، ولازم.. عشان منجيش نقول: إن الاقتصاديات مش سليمة!

أنا بقول: إن اقتصاديات المشروعات يمكن الى حد كبير مكانتش هى سبب فى اللى حصل؛ لأن قول يمكن ١٠٪ من المشروعات اقتصاديتها غير سليمة مش معقول أكتر من كده، ولكن اللى لخبط لنا الدنيا هو التعامل مع الخارج.. القروض اللى بلا حد ولا رابط، التسهيلات المصرفية اللى بلا حد ولا رابط، وتسهيلات الموردين اللى بلا حد ولا رابط هى اللى حطتنا فى مشكلة ميزان المدفوعات اللى احنا فيها.

إذا ضبطنا عملية القروض، إحنا النهارده بنقول: هنحط ١٥ مليون جنيه وهاتوا قروض، برضه هنقع فى نفس الخطأ لأن القروض دى الـ ceiling هيبقى إيه؟ عندنا دلوقتى السنين اللى جاية علينا ١٠٠ مليون جنيه كل سنة داخلين لـ ١٠٠ مليون، وكان معمول جدول بالقروض اللى علينا وبسنواتها.

الحقيقة لازم نعرف هييجى سنة من السنين هنلاقى علينا ٢٠٠ مليون جنيه ندفعهم، فى الوقت اللى صادراتنا كام؟

زكى: كل الموارد المنظورة والغير منظوره ٤٠٨.

عبد الناصر: يبقى بالـ ٢٠٠ مليون، ووزير التموين بس بيبقى عايز الـ ٢٠٠ مليون! مينفعش الحقيقة دى العملية. وبعدين إذا كان فيه مصانع نقدر نصنع جزء منها هنا ونصنع الجزء التانى بره لازم نصنع جزء هنا ونصنع جزء بره. ولكن النهارده مثلا هنجيب مشروعات برأس مال أجنبى بعد كام سنة هدفع؟! أيضا إحنا أما جينا فى بنك التصدير والاستيراد وجينا فى عمليات بهذا الشكل، خدنا سلفيات وقروض قصيرة الأجل لخمس سنوات و٤ سنوات؛ ودى هى اللى خلت حجم المديونية الخارجية بتاعنا بيزيد واللى أدى الى عدم توازن ميزان المدفوعات.

عشان نحل الموضوع ده كله الحقيقة هيربطنا ميزان المدفوعات، ليه؟ هييجى مثلا المشكلة اللى كانت عندى فى أغسطس السنة اللى فاتت أما روحت الخرطوم، المشكلة إيه؟! المشكلة إن معندناش فلوس نجيب قمح، لو مكناش خدنا فلوس من السعودية والكويت وليبيا، يبقى مش بس أوازن ميزان المدفوعات لازم أحدد، والأخ حسن عباس بيحدد لى هذا الكلام سنة كام؟ وده ييجى فى الإصلاح الاقتصادى سنة كام هيتوازن ميزان المدفوعات؟

كل سنة بنتكلم على زيادة المصروفات، وكل سنة مافيش زيادة فى الصادرات بل يمكن فيه نقص! دى العملية الحقيقة. إذا كنا بنزود الصادرات زى ما بنقول وزى ما كنا حاطين فى الخطة الأولى وفى إعداد الخطة الأولى، وإذا كان فيه واحد مسئول عن

الصادرات معروفة مسئوليته مكناش ندخل فى مشكلة ميزان المدفوعات، لكن الحقيقة إن الاستيراد بيزيد كل سنة من القمح ومستلزمات الإنتاج والصادرات مابتزيدش!

وبعدين نيجى هنا القطاع الزراعى الحقيقة الـ backbone بتاع العملية كلها، يعنى إذا كان فى سنة زى السنة اللى فاتت حصل drop فى القطن بـ ٤٠ مليون جنيه أو بحاجة بهذا الشكل، بيحصل على طول إننا بيبقى عندنا عجز ٤٠ مليون جنيه فى ميزان المدفوعات. ولذلك أنا أول ما قعدت بصيت وسألت على الدودة.. الدودة تساوى ٤٠ مليون جنيه على طول زى ما حصل فى السنة اللى فاتت! فمهياش العملية تمويل بالعجز ومهياش العملية زيادة استثمارات، إحنا مربوكين فيه ربكة وحل الربكة مش بالانكماش وحل الربكة مش بزيادة الإنفاق؛ حل الربكة إن احنا نعرف أمورنا إيه ونشتغل وننتج صح ونصدر، ونحدد سنة كام هيبقى عندنا موازنة لميزان المدفوعات، ثم يبقى هناخد قروض وكل حاجة لكن نزود الاحتياطى اللى موجود.

عندنا اليوغسلاف وصلوا فى الإصلاح الاقتصادى، إنهم خلوا سعر الدينار قابل للتحويل إن هدفهم يعملوه قابل للتحويل على إنهم هيعملوا احتياطى، ومحددين ١٠٠ مليون ٢٠٠ مليون دولار ٥٠٠ مليون دولار احتياطى، ولكن عملوا عمليات الحقيقة ونجحوا، فى أول سنة تعبوا والبلد اتقلبت عليهم لكن بعد كده نجحوا.

لهذا الإصلاح الاقتصادى اللى احنا عايزينه، لازم يكون إصلاح اقتصادى حقيقى مش إصلاح ميزانية؛ إصلاح الميزانية شئ والإصلاح الاقتصادى شئ آخر. بعدين بنحقق أهداف وننفذها.

وبعدين إحنا بنقول: إن احنا استثمرنا كذا ومشى زيادة الانتاج كذا بدليل استثمار كام؟ ٣٥٨ وزيادة الانتاج كانت قليلة. إحنا عايزين نقول إن زيادة الانتاج كذا مش يمكن نستثمر أقل ونزيد الإنتاج. واتكلمنا عن الطاقات المعطلة، وأمين هويدى أظن كان عنده بيان عن هذا الموضوع وكان هيتكلم فيه الجلسة اللى فاتت. فيه هذه الطاقات المعطلة ومكن إذا كنا عايزين إنتاج ممكن بنزود فى هذا الموضوع.

لكن أنا بقول: العملية أساسا هى ميزان المدفوعات والميزانية النقدية؛ لأن بدونهم هيبقى فيه طوابير على المحلات زى ماحصل فى سنة ٦٤ وسنة ٦٥. وإحنا فى هذه السنة بالذات سياسيا لا نحتمل أوضاع بهذا الشكل ولا نقص سلع فى السوق.

النقطة التانية: اللى هى أثارها مرزبان، النهارده – وأنا كلمت الأخ حسن كذا مرة – عايز رغم ظروفنا الحالية يزود الاحتياطى من العملة الصعبة؛ لأن منتظر فى يوم من الأيام أمريكا بتضغط على الكويت والسعودية وليبيا إنهم يقطعوا عنا. عندنا ٦٠ مليون جنيه ذهب طيب لازم نزود الحقيقة ونعمل حسابنا. على الأقل بالذهب ده بنقدر نقعد حتى

سنة. إن قطعوا علينا هنضطر نصرف الدهب، لكن هل الدهب هيكفى؟ مش هيكفى! ولو إن أنا باستمرار كنت من المنادين بزيادة الاستثمار، لكن النهارده مش قادر أقول نزود الاستثمار خوفا من إن احنا نقع فى هذه المشكلة ومانلاقيش نشترى!

يعنى احنا ظروفنا الحقيقة ظروف غير طبيعية؛ لأن فى أى يوم بيجى الدول اللى بتديلنا الفلوس يوقفوا بيبقى وضعنا أسوأ، وإحنا عايزين السنة دى نوفر ١٠ أو ١٥ مليون جنيه سائل جنب الدهب اللى عندنا بحيث لو زنقونا بنقدر نشترى.

زكى: إحنا عندنا احتياطى مجنبه غير مسموح الاقتراب اليه.

عبد الناصر: إحنا ظروفنا غير عادية الحقيقة.

حجازى: كنت عايز أقول كلمة صغيرة الحقيقة: حيث المشكلة تبلورت فعلا، واضح إن سياسية التصدير برضه سياسة جزئية – مع احترامى لكلام السيد وزير التخطيط – مسألة الموازين السلعية وفكرة فلسفة التصدير فى حد ذاتها ومين مسؤول عن التصدير؛ يعنى السنين اللى فاتت كان فيه أكثر من فكرة، هل الصناعة هتصدر لوحديها ولاّ كل قطاع يبقى مسؤول عن تصدير عشان يبقى فيه سياسة قومية للتصدير.

التصدير مش مجرد تصدير سلعة، ده تصدير سلعة للحصول على عملات وفيه إعانة صادرات؛ يعنى فيه عدة سياسات حتى هذه اللحظة دى مش واضحة، نصدر إيه بالضبط على مستوى الدولة؟ وبعدين يبقى فيه التزامات محددة بكميات ببرامج انتاج.

عبد الناصر: حددوا لنا ده.

حجازى: لأن مخزون السلعة اللى فى البلد، برضه الانتاج المخزن وصل ١٠٠ مليون يعنى هل طبيعة الأصناف المخزونة ممكن نصدرها؟ بنرجع برضه إحنا مش قادرين نصدرها.

عبد الناصر: لا.. السلع المخزونة، هنا أنا بدى أقول: هتقولوا التليفزيون.. التليفزيون كان بـ ٦٠ جنيه بقى بـ ١٦٠ جنيه مين يشترى؟! إحنا رفعنا سعر التليفزيون كذا مرة، وبعدين قلنا هناخد من هذه العمليات كلها – رفع الأسعار ٣ مرات – ٢٠٠ مليون جنيه أو ١٦٥ مليون، هل فعلا أخدناهم كلهم؟

حجازى: ٥٠ أو ٥٥.

صوت: ١٦٥ مليون.

عبد الناصر: وبعدين النهارده التلاجة اللى كانت بـ ١٢٠ بقت بـ ٢٠٠! وبعدين مين يشترى التلاجة؟ محدش يشترى! ده أنا كنت طالب نعمل تلاجة ٦ قدم علشان اللى مش قادر يشترى يشترى، وبهذا فعلا الصناعة تمشى وزيادة الانتاج. وبعدين كان فيه خطة لتصنيع الموتور هنا وماانتفذتش لأن مافيش عملة عشان يصنعوا. فالعملية كلها الحقيقة عملية عايزة إعادة نظر.

النهارده هل عندنا تلاجات مخزونة؟ هل عندنا تليفزيونات مخزونة؟ بقول: محدش هيشتريها؛ لأن أنا لو التلاجة بـ ٢٠٠ جنيه مش هشتريها أبدا لأن الناس كانت بـ ١٢٠ وبيشتروها بالتقسيط عشان يدفع على سنتين ويدفع ٥ جنيه فى الشهر.

البشرى: يافندم فيما يختص بالتليفزيون، هو بعد إتاحة التقسيط كان المخزون ٣٩ ألف لغاية ١٩٦٧/٦/٣٠، إنما النهارده المخزون ١٥ ابتدى يظهر بشكل ظاهر. إنما إحنا برضه متفقين مع السيد وزير الخزانة، على إننا بنقلل الرسوم زى ما سيادتك تفضلت. فيما يختص بالتلاجات وهو الموتورات، هو خلص دلوقتى خالص وجميع العدد وجميع مواد التشغيل معظمها جه، بس حصل خلل فى عمليات الشحن وإن شاء الله قريبا هيبدأ الإنتاج.

مرزبان: يافندم بالكلام على الناحية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالتمويل بالعجز، وأعتقد أن التمويل بالعجز هو مجرد وسيلة لتحقيق هدف والأهداف القومية لازم تكون هى الأساس، وبعدين هى اللى بتحدد التمويل بالعجز مقداره أد إيه. الأهداف بتاعتنا اللى كانت موجودة فى خطة التنمية أو موجودة فى أى خطة، لازم تؤدى الى رفع مستوى المعيشة لأفراد الشعب؛ لذلك أنا بعانى من هذا الموضوع اقتصاديا بقدر ما بتكلم عن الناحية السياسية والنفسية لجماهير المواطنين.

الصورة النهارده من هذه الزاوية بالذات، إن بعد ٧ أو ٨ أو ١٠ سنين وإحنا ماشيين فى خطة التنمية، إيه الحاجة اللى وصلوا ليها.. الحاجة الملموسة اللى وصلوا ليها النهارده سواء كان تضخم أو رجع انكماش؟ أنا فى رأيى وحسب اتصالاتى إنها أسوأ من مجرد انكماش، يعنى قطعا الاقتصاد بتاعنا فيما يتعلق بالأسعار ومستوى المعيشة فى حالة انهيار، زى ماقيل دلوقتى إن الماشية بيبيعوها بثمن بخس جدا عشان الفلاح يلاقى

ياكل منه. أكثر من هذا النهارده، هم بيترجونا عشان توريد القمح دلوقتى عايز يورد الحيازة، مكنش دى بتحصل فى الأول.. ده معناه إنه عايز يعيش.

الفول اللى هو بـ ٨ جنيه دلوقتى فى الأسواق بـ ٧، بأقل من التوريد الرسمى.

عبد الناصر: المحصول السنة دى زاد.

مرزبان: الحالة أسوأ، مش بس فى اللحمة فى كافة العملية من الناحية النفسية.

قطعا الاستثمار والكلام اللى قلناه ده أكيد للقطاع العام، وأكيد بينظروا للقطاع العام كمؤشر للرخاء ومؤشر للحالة العامة. إحنا هننظر للبلد وللوضع الاقتصادى إيه؛ فيه مدخرات لدى الأفرد، هم كون إنهم يطلعوها أو يستثمروا تتوقف على سياسة الدولة فى الاستثمار، إذا كانت تتجه لناحية نهضة فى ناحية استثمارات أعتقد هيبقى فيه تجاوب من القطاع الفردى أو الخاص. ولو فيه انكماش من القطاع العام، بتتولد حالة عدم استقرار وعدم طمأنينة، وبعتقد إذا كانت السلطات الرسمية ناظرة للأمور الحالية بهذه الصورة المتشائمة، ييجى هو قطعا أحرص على ماله من القطاع العام.

فيما يتعلق بالقطاع العام والتنمية، أنا بقول ٣٠٨ بالنسبة ٣٤٥٩ يمكن يكون مدرسناش التفاصيل، لكن أنا شايف الرقم يمكن يكون مخفض، ويمكن يكون مهواش الوضع النهائى لو درست المشروعات على الوجه الحقيقى. أنا بقول: الـ ٢٦ مليون اللى هو العجز فى قطاع الأعمال، أنا مازلت بقول: إن هذا الرقم ممكن إن ييجى إن مكانش كله جزء كبير منه من قطاع الأعمال؛ لأن لو أنا ربطته إن فيه حافز على إنه يظهر الفائض اللى عنده أو حافز على الأقل إنه يقلل العجز اللى هو بيظهره بالوضع اللى فى الميزانية. لو إحنا مثلا على سبيل المثال قلنا: إن فيه احتياطيات بتخصم من الأرباح، لو خدنا ده كإجراء نضاعف هذه الاحتياطيات لتخصم من الأرباح، على إنها بتبقى فى الشركات وبتستخدم لتمويل الاستثمارات اللى هى عايزاها وتكون فى الخطة.

أنا بعتقد هذا الإجراء يمكن يشجع الشركات، إما تظهر الصورة الحقيقة من جهة وتعالج مشكلة السيولة اللى بنعانى منها لما جزء من هذه الأموال مش هيروح الخزانة، يبقى هتعالج مشكلة السيولة من ناحية. ومن ناحية أخرى يبقى حافز إن لو زود الفائض أو نقص العجز، هيبقى عنده أموال موجودة ممكن أن يستخدمها فى زيادة الاستثمارات اللى هو طالبها فى تنفيذ المشروعات بتاعته فى حدود الخطة العامة. يبقى بالصورة دى أنا بأقدر أشجع القطاع العام إن يزود الموارد بتاعته بتمويل المشروعات، ومن ناحية مدخرات الأفراد كل مازودنا إحنا الاستثمارات بيبقى فيه نشاط عام بنشجع الباقى.

النقطة اللى ذكرتها سيادتك وهى أهم نقطة فى الموضوع وهى عملية التصدير، عملية التصدير ممكنة مش مش ممكنة مافيش سلعة غير قابلة للتصدير، إنما دى ترتبط إن احنا نقصر الإجراءات بتاعتنا على السلعة الخاصة بالتصدير، يعنى ماهوش الإجراء اللى فات إن هو الحد من الاستهلاك هو الهدف، لأ ده أنا أحد من الاستهلاك أولا بدراسة سلعية معينة، بقول: هذه السلعة خصصت للتصدير، وبهذه الحالة يبقى الانتاج موجه للتصدير. فإذاً الدراسة لازم تكون سلعية وحصيلة إجراءات خاصة بسلع التصدير.

النقطة التانية: هى مسئولية التصدير، أنا بقول: إن كل تصدير ممكن طالما إنه يقابل المواصفات الدولية، هى المسألة مسألة سعر والمسألة مسألة ربح وخسارة فى التصدير. ده العائد الحقيقى اللى بيعود لشركات الصناعة أو التجارة إنه يصدر لأنه خايف يخسر، لأن أنا برضه بحاسبه بالميزانية وبحاسبه بنتيجة الأرباح وعايز يظهر آخر السنة بميزانية.

مافيش تصدير خاصة فى السنين الأولى، واسرائيل بيعملوا كافة الإمكانيات إنه يصدر حتى لو كان بتضحيات وبخسائر كبيرة.

أنا أعتقد إن أرقام التصدير ممكن تزيد من الإجراء الداخلى ومن الدعم أو التضحية الخارجية بما يؤدى الى تدعيم الاقتصاد.

غانم: هو ممكن التمويل بالعجز، فى الواقع إن احنا بنشوف من الضرورى فى البلاد النامية إن يحصل تمويل بالعجز. والنقطة الهامة اللى أثرتها سيادتك اللى هى عملية ميزان المدفوعات، الواقع إن كل الكلام اللى دار خاص بسد العجز فى ميزان المدفوعات عن طريق زيادة التصدير ودا عملية أساسية مهمة. إنما برضه لو رجعنا لتجارب الدول التانية وبالذات فى يوغوسلافيا، بنجد إن مسألة التصدير مبتبقاش سهلة، وفيه وسائل متعددة للعمل على سد العجز فى ميزان المدفوعات ومنها بصفة خاصة السياحة. وعايز أقول لسيادتك: إن السنة دى على أسوأ تقدير إحنا بنجيب ٢٥ مليون جنيه عملة صعبة، وإن ممكن لو الأمور..

عبد الناصر: إحنا عايزين ١٠٠.

غانم: ممكن لو تدونا شوية عجز فى حدود!

عبد الناصر: (ضحك)

غانم: ممكن نجيب ٤٠٠ مليون جنيه بعد سنتين، والسنة الجاية ممكن نجيب ١٠٠ ودى سهلة جدا؛ فسد ميزان المدفوعات مش وسيلته التصدير ووسائله متعددة.

عبد الناصر: السياحة هى تعتبر تصدير.

غانم: يعنى مش تصدير السلع أنا بتكلم على الخدمات، وفيه وسائل متعددة أنا بس بركز على عملية السياحة بصفة خاصة لأن أنا شايف إن احنا النهارده بنجيب ٢٥ مليون جنيه رغم حالة الحرب، ودا أسوأ تقدير اللى أنا بعته للأخ حسن عباس. ممكن إحنا نزود شوية فى حدود ١٠٪ لأن استثماراتنا محدودة، إنما لو استغلينا ساحل البحر الأبيض وساحل البحر الأحمر ومنطقة أبو سنبل بتمويل بسيط نجيب ١٠٠ و٢٠٠ بدون تعب.

دى النقطة بس اللى كنت عاوز أبينها لسيادتك.

جاب الله: مهواش كل تمويل بالعجز تضخمى، وهناك تمويل بالعجز تعويضى لمدخرات لم تعبأ ولم تستثمر؛ وده يمثل حالة الركود اللى احنا فيها، شواهدها سلع راكدة وميل مستوى الأسعار الى النزول. دى شواهد ركود تدل على عدم استثمار المدخرات اللى لو عبأت كان ممكن تستثمر.

الحاجة التانية: فائض قطاع الأعمال اللى هنمول بيه، واللى قليل أوى السنة دى نتيجة توقعات الوحدات الإنتاجية بالنسبة للعام القادم فى ضوء حالتها النهارده؛ يعنى الانكماش الحالى خلى توقعاتها بالنسبة للسنة الجاية مهياش توقعات سليمة.

السكة الحديد نزلت، إيه اللى خلاها تتوقع إن السنة الجاية تزيد؟! معندهاش معلومات إن الدولة هتزود الإنتاج بـ ٥٪، وبالتالى نقليتها هتزيد أو هتصرف على الخدمات وبالتالى نقليتها من الأشخاص هتزيد.

ففائض قطاع الأعمال، هو جى من تقدير الوحدات كل وحدة منفصلة عن التانية ومنعزلة وبتبص لحالتها السنة دى وبتمدها شوية للسنة الجاية؛ فالانكماش القائم منعكس فى تقديراتها عن السنة الجاية.

التوازان فى الميزانية العامة والتوازن فى ميزان المدفوعات مهماش هدف فى حد ذاتهم، ممكن نصل للاثنين على حساب انعدام التنمية وانتشار البطالة. وسد العجز فى ميزان المدفوعات مش هيحققه إلا زيادة الانتاج والتصدير والحد من الواردات، إنما لوحده من غير تنمية مايتسدش.

فالتمويل بالعجز مابقولش نطلقه على علاته ده مربوط بمستوى الأسعار، طالما إنه مش هيرتفع ارتفاع يذكر يبقى التمويل بالعجز فى هذه الحالة ضرورة اقتصادية ولو مالجأناش اليه يصبح الركود حتمية اقتصادية؛ وده اللى احنا فيه النهارده بالنسبة لكون بعض الأسعار منزلتش فلأنها مسعرة.

فالنتيجة إن السلعة المسعرة اختزنت المنسوجات ١٠ – ١٢ مليون جنيه، لو أجبرت الشركات إن تنزلها فى السوق وتسيلها كانت الأسعار تنزل شأن المواشى والسلع الأخرى. فمستوى الأسعار كونه مانزلش أكثر من ذلك، ناتج من التسعير وما صحبه من اختزان وناتج عن بعض الإنفاق العسكرى، وإلا كانت الحالة أسوأ وفوق تمويلنا بالعجز ارتباطنا بالصندوق.

وفيه ٢٥٠ مليون جنيه استثمارات، ودى ماتؤديش لنمو ولا ١٪ ولا ٠,٥٪. الواحد لما يشوف علاقتنا بالصندوق فى هذا الصدد؛ هو الافتراض عندهم الضمنى والصريح إن فيه ارتفاع أسعار، وحاطينه صراحة فى الجواب لوزارة الاقتصاد.

فى الواقع إن فيه نزول أسعار، فلما يقولوا عندكم ٢٤ مليون جنيه عجز فنقول: لهم: لا.. ده ميكفيش؛ لأن مستوى الأسعار فى هبوط والمخزونات فى صعود. ودا الفيصل فى الكلام معاهم، مستوى الأسعار مش مجرد حجم العجز ولا حجم الاستثمار فى حد ذاته.

حتى لو جابوا لجنة تشوف مستوى الأسعار وتدرس وتشوف، ده مافيهوش ما يمنع لأن ده معناه على طول إن عملتنا مادام الأسعار بتنزل تبقى أوتوماتيك بتطلع. فالتمويل بالعجز طالما أصبح زى اجراء انتخابى عادى لما نتركه يحصل ركود، فلو ماستمرناش فيه يبقى فى حدود مستوى الأسعار الثابت هنوجد ركود ونوجد ضعف فى الاستثمارات. مابقولش: إن احنا نزود فى الاستثمارات أيا كان، أنا باقصد الاستثمارات المنتجة.. الاستثمارات اللى ليها تأثير على ميزان المدفوعات.

ومازال دور التجارة الخارجية فى الخطة غير قائم تقريبا. القرارات بالنسبة للمشروعات بتتخذ، وبعدين يجى دور التجارة الخارجية وتظهر التجارة الخارجية فى الخطة؛ فالنتيجة إنه مابتتحطش خطة التجارة الخارجية أولا وبعدين يتأكد دورها فى تقرير المشروعات.

النتيجة النهائية إن العجز فى حد ذاته مالوش أى دلالة، وإذا خدناه كهدف هننتهى بركود. العجز إذا كان تعويضى لمدخرات ما أمكنش تعبئتها بالكامل، يبقى ضرورة اقتصادية وعدم اللجوء إليه هيؤدى الى ركود.

العجز إذا كنا عبأنا مدخراتنا بالكامل هيبتدى يكون تضخمى، ودا اللى يتخاف منه. كون فى الخطة الأولى حصل عجز وطوابير مرة كان نتيجة القوانين الاشتراكية، فدا نفخ فى الطلب الاستهلاكى وصحبه سوق تسعير بعض السلع؛ كانت اللحمة فى التجمعات الاستهلاكية بنص تمنها فى السوق سوق تسعير السلع، بهذا الشكل هو اللى أوجد الطوابير دى. إنما لو كانت مسعرة صح، مكانش وجدت الطوابير دى. دلوقتى العجز خد حدوده واستقر من سنة ٦١، فمانخافش دلوقتى من أن أى تمويل بالعجز هيؤدى الى التضخم لأنه بيعوض عدم تعبئة المدخرات.

طب فى دولة بتبنى تنمية مخططة يبقى فيه مخزونات إزاى؟! فى دولة ماشية فى تنمية يبقى فيه هبوط أسعار إزاى؟! إذا كان هنا بالنسبة للمدفوعات والعجز، فى حله هييجى بزيادة التنمية التأكيد على دور التجارة الخارجية فى وضع الخطة، اللى هو مهواش قائم النهارده.

عبد الناصر: هو بالنسبة لميزان المدفوعات، لما بنقول للأخ حسن: إضبط لنا ميزان المدفوعات هيتوازن إمتى؟ هو هيقول: إن السنة دى الصناعة بتصدر بـ٩٠ مليون جنيه فبيتفق مع الصناعة، أهو إنت الحقيقة كوزير تخطيط بتقول: نتيجة الاستثمارات السنة دى هيصدر السنة الجاية بكام والسنة اللى بعديها بكام. وكنا فى سنة ٦٥ عملنا عملية بهذا الشكل، وقلنا: عشان نضبط ميزان المدفوعات عايزين استثمارات كذا وكذا وكذا السنة دى.

السنة دى عايزين صادرات تزيد السنة دى كذا واللى بعديها كذا واللى بعديها كذا، عشان الصادرات تزيد عايزين استثمارات للصناعة كذا والزراعة كذا .. إلخ. عملية ضبط ميزان المدفوعات هى بتجيب العملية من أولها؛ إن إذا مزودناش التصدير وقللنا الاستيراد يبقى عمرنا ماهنضبط ميزان المدفوعات، والعملية بتاعت ظبط ميزان المدفوعات متعلقة تعلق كامل بالاستثمار والانتاج.

جاب الله: ولو تسمحلى سيادتك بالنسبة للـ ٢٥٠ اللى ارتبطنا بيهم مع صندوق النقد، إذا كان هنستمر فى هذا الارتباط..

عبد الناصر: أنا مش عارف حكاية اللى ٢٥٠ دى!

زكى: فيما يختص بالارتباط، هو كان بيقول: لما اتفق مع الخزانة وصل لأن الأرقام فى حدود ٢٥٠ ولما تذكر سيادتك لما قلت: حتى أنا مقدرش أقول لك ٢٥٠، وبعدين وصلنا إن هو قال ٢٥٠ بكل ما يتاح فعلا من إمكانيات الاستثمار؛ يعنى مابيقاش يزيد الاستثمار على حساب زيادة المديونية، لأ.. فإذا كان فيه قروض بعشرين مليون يبقى ٢٧٠ بـ ٥٠ مليون يبقى ٣٠٠، إذا كان فيه متاح له فمافيش فيه الربط دا.

جاب الله: أنا بقول: يعنى لو تسمحلى فى الجواب وأنا قريته على قد ما فهمته، إنه تم الارتباط معاهم فى حدود ٢٥٠ مليون جنيه استثمارتنا الثانوية، فنقول لهم: إن تكون الاستثمارات الصافية مش الإجمالية اللى بتشمل الإحلال.

عبد الناصر: رأيك يعنى دلوقتى إنت عايز تمول بالعجز قد إيه؟

جاب الله: الى الحد اللى فيه مستوى الأسعار ميتأثرش، أنا فى تقديرى فى حدود ١٠٠ مليون مايأثرش، يعنى ٢٤ مليون دلوقتى مايخرجوناش من حالة الركود اللى احنا فيها.

المهندس: هو يعنى الحقيقة برضه أنا مع الدكتور سيد فى الاستثمارات. الخطة الخمسية الأولى مكانتش العامل الوحيد فى عملية ميزان المدفوعات وغيره. وسيادتك تذكر فى ٦١ كان عندنا مشكلة القطن، وبعدين اليمن والتحولات الاشتراكية اللى تمت وبعدين الاستثمارات مجابتش عائد. لكن إحنا ابتدينا نطلع منتجات من مصانعنا وبطلنا نستورد، هذا زى ما قال الدكتور عزيز: سواء كان فى قطاع الصناعة وبقية القطاعات الاستهلاكية.

والقطاع اللى احنا بنشتغل فيه إحنا مقدمين يجى ٢٨ مليون جنيه دواء، كنا بنستورد هذا الكلام السنة دى ٧ أو ٦ مليون جنيه كيماويات واستخدامات وأدوية.

فأنا بعتقد يعنى إن وبعد المصانع زى ما طلعت وبعد ما الاقتصاد بتاعنا ابتدى يتبلور وبنحاول نسدد المديونات بتاعتنا والائتمان، أنا أرى إن الاستثمار لابد إنه يتمشى مع معدلات النمو اللى إحنا بنهدف اليها؛ إذا كنا بنهدف لمعدل نمو ٦٪ يبقى لابد الاستثمار يبقى بهذا الشكل وإذا كان ٧٪ يبقى بهذا الشكل. ومنخافش من العملية اللى فاتت لأن الاستثمار اللى فات كله ابتدى يدى عائد الآن؛ لأن مع زيادة الانتاج وكل اللى عملناه المفروض بعد ٦ سنين بيدى عائد. مع المشاكل اللى كانت موجودة فى الخطة الخمسية الأولى وسيادتك عارفها ومع مشكلة دودة القطن ٦٢/٦١؛ يمكن دى اللى سببت

نوع من التضخم، ومع العمالة الزايدة اللى ابتدت مع التحول الاشتراكى وساعات العمل وكل الحاجات دى كانت لضرورة سياسية وضرورة اجتماعية لنمو البلد.

ابتدت ظواهر البطالة تبان، وظواهر البطالة اللى بتبان دى بتبين الانكماش ويمكن طبعا اللى حصل فى مثل هذه القطاعات، وإحنا كلنا كوزراء بنلمس هذا الكلام فى المحافظات. قطعا لما المقاولات بتقل؛ لما بنبطل طرق لما بنبطل خدمات لما بنبى وحدات كل الحاجات دى انعكاسها إيه؟ هنا فيه بطالة واضحة جدا. وأنا بقول: إن إذا كانت البطالة السنتين اللى فاتت مكنتش يعنى خدت الشكل الواضح، إنما السنة دى كل يوم وإحنا داخلين مكاتبنا بيدخلوا علينا ناس بيدونا ورق، الكلام اللى سيادتك مرة قلته: إننى لما كنت بنزل محافظة من المحافظات كنت باجيب زكيبة فيها ورق وناس عايزة تتعين! هذا المنظر كله خِلص سنة ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥.

وإنما إحنا منخافش أوى من العملية الاقتصادية وميزان المدفوعات والحاجات دى كلها؛ لأن أنا بعتقد مع التطور البترول ابتدى يظهر، مصانعنا ابتدت تنتج، القطاع الزراعى ابتدى يدى عائد؛ كل دى مؤشرات فى سبيل النمو الاقتصادى بتاعنا وكلها مؤشرات طيبة. ويمكن السنة دى لظروفنا العسكرية وبما أننا فى حالة حرب بتستدعى أى إجراء، كل الشعب يتقبل هذا الاجراء للظروف الاستثنائية، طبعا ده واضح فى بيان ٣٠ مارس، وإن صوت المعركة فوق كل شئ.

يعنى ممكن السنة دى أى اتجاه سيادتك بتتخذه بيبقى مقبول لأن احنا فى حالة حرب، لكن أعتقد إن لو مشينا بهذا الأسلوب أنا بعتقد إنه هيأثر تأثير واضح فى المستوى الاجتماعى بتاع البلد وسيادتك ماترضاش بهذا.

مرعى: أنا يمكن يافندم عايز أرجع شوية بالموضوع، على أساس وضع نقط واضحة هى فى الواقع هى من المفروض أن ينطوى عليها أو يتضمها الإصلاح الاقتصادى. ويمكن أبدا بالنقطة الأساسية اللى هى الخاصة بميزان المدفوعات، والإشارة اللى سيادتك أشارت بيها إنه بيتعمل زى جدول زمنى يجدول فيه التغيير الذى يحدث فى ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الصادرات أو نتيجة لتنشيط السياحة وآثارها عليه.

لكن بدى أقول برضه: من التجارب السابقة إن سبق حددت أهداف التصدير سواء فى قطاع الصناعة أو قطاع الزراعة، فى بعض الأحيان كان بيتحقق هذه الأهداف وفى بعض الأحيان كانت لا تتحقق هذه الأهداف.

فيه نقطة جت ضمنا لسيادة وزير التموين، وهى خاصة بالاحتياطات الغير ظاهرة وبالقوى الغير إنتاجية، أنا بضم الاثنين دول لبعض؛ لأن التصدير هو حصيلة لإنتاج زايد، والإنتاج الزايد هو حصيلة لعمل منتظم هو حصيلة لحافز.. ودا هو مضمون الإصلاح الاقتصادى كما أتصور.

إذا لم تحصل انطلاقة فى نظم التصدير من الشكل الروتينى اللى احنا مشينا عليه فى الفترة الطويلة الماضية، يبقى إحنا بنكرر نفسنا فى جدولة ميزان المدفوعات. الأخ وزير التموين بيقول: إن هناك احتياطات غير ظاهرة لدى شركات وإحنا عايزين نطمنهم عشان يظهروا هذه الاحتياطات، وبيقول على الحافز وبيقول على زيادة التصدير.

إذاً محور العملية كله فى تحرير الوحدة الاقتصادية، وأنا باشوف من الأخبار اللى بتيجى من المجر النهارده مثلا أو من بعض البلاد الشرقية منصبة على تحرير الوحدة الاقتصادية. والسؤال الأول هو الذى نسأله قبل أن نتقدم بميزان المدفوعات وقبل إن نتقدم بالوسائل التى تؤدى الى تنشيط التصدير، هو كيف نحرر الوحدة الاقتصادية؟ لأن لو حررناها هى هتبتكر من المواد ما يمكن أن يصدر وما يمكن أن يعرض فى الأسواق المحلية، وهيبقى فيه وسيلة للابتكار لديها مش موجودة فى المستويات العليا. وأنا متصور مثلا من الاقتراحات اللى من الصح إن هى تندرس، إن المؤسسة بتنقلب الى شركة قابضة. هى المؤسسة النهارده مؤسسة نوعية، نسبة كبيرة جدا من الشركات العاملة فى المؤسسات هى ناجحة، نسبة ضئيلة من هذه الشركات هى شركات غير ناجحة لأسباب.. معندهاش موارد كافية أو أنها مااستكملتش الصورة النهائية بتاعتها.

إذا كنا هناخد عامل الربح كمقياس زى سيادتك ما أشرت، إذا كنا هناخد العامل الإدارى، إذاً من الواجب إن المؤسسة النوعية تاخد الشكل الطبيعى بتاعها تبقى مؤسسة قابضة، وعلاقة المؤسسة بالبنوك تكون على اعتبار أنها شركة قابضة زى بعض النظم اللى معمول بيها فى اليابان، وتكون علاقة المؤسسة بوزارة الخزانة هى علاقة مجعول معين بتربطه وزارة الخزانة فى كل عام، بمعنى أن السيد وزير الخزانة بيقول: إن المؤسسة الغذائية ستمول ميزانية الدولة بـ ٤ مليون جنيه؛ هذا هو علاقة الدولة بالمؤسسة إن لها عندها ٤ مليون جنيه.

علاقة المؤسسة بنفسها، هى مؤسسة قابضة المفروض عليها إنها تورد ٤ مليون جنيه الى وزارة الخزانة حتى يمكن استعمالها فى الطلبات الأخرى للدولة، إنما فى نفس الوقت تنمى نفسها فى داخل المؤسسة.

بخلص من كده إن لما نشوف الصورة اللى بناقشها النهارده، إحنا بنصل الى مبادئ يكاد منختلفش عليها، إنما لما بنيجى ننزل للميدان التطبيقى هنا بنقابل الصورة اللى يعنى مابتتمشاش مع النظم اللى احنا وضعناها. كلنا بنتفق إن التمويل بالعجز عندما يقابله إنتاج لا يحدث تضخم؛ زى الدكتور عزيز ماقال وزى الدكتور سيد جاب الله ماقال وزى الأخ حسن ماقال.

النقطة اللى أشار لها الدكتور النبوى أيضا هى نقطة ليها أهميتها، وأنا مش شايف فيه نوع من الاستثمارات بيبقى أغلبية الأموال المستعملة فى الاستثمارات هى أموال محلية زى إصلاح الأراضى زى الطرق. مثل هذا النوع من الاستثمارات وإحنا بنشوف إمكانيات جديدة، يجب يأخذ أولوية ويأخذ دفعة حتى يمتص عدد كبير وحتى تبقى الخطة سائرة فى امتصاص عدد من الأيدى العاملة. إذا أردنا إن ننظر الى موضوع ميزان المدفوعات ماننظرلوش منفرد؛ إذا أردنا إن ننظر الى النقط اللى أثارها السيد وزير التموين نحو إطلاق الحرية والحافز ماننظروش منفرد ويجب أن نحرر الوحدة الاقتصادية إنتاجا وتصديرا.

رفعت: يمكن تردد فى الكلام عملية تحرير الوحدات الاقتصادية، ويجب أن العملية دى تحكم ماتبقاش مفتوحة. هل يقصد بتحرير الوحدات الاقتصادية القطاع العام أم القطاع الخاص بالذات يعنى؟

تحرير الوحدة الاقتصادية فى القطاع العام، يبقى له مفهوم معين من ناحية التمويل من ناحية الانتاج ومن ناحية التعامل مع الوحدات والقطاعات الأخرى. ولكن القطاع الخاص قد تبدو العملية تحتاج الى نوع من التخطيط، ومن هنا أرى إن القطاع الخاص ممكن بالطاقات الموجودة فيه والمدخرات اللى موجودة فيه ممكن يؤدى دور كبير فى عملية التنمية، بس على أساس خضوعه للتخطيط من قبل الدولة بارتباط مع القطاع العام. وبهذه الطريقة أستطيع أن استخدم الطاقات الموجودة خصوصا فى هذه المرحلة.

وتقديرى إن يمكن بعض الاختناقات اللى بتم، يمكن بتكون نتيجة إن احنا لم نقيم دور القطاع الخاص حتى القائم حاليا بلا تخطيط فى عملية التنمية اللى موجودة. ولو استطعنا إن احنا نخطط لهذا القطاع تقديرى، بنستطيع إن احنا نستغل أكبر طاقات ممكنة بتكون موجودة.. ده طبعا تحديد لمعنى تحرير الوحدة الاقتصادية.

من ناحية أخرى عملية المدخرات المنظمة وهى أساسا فى عملية التأمينات الإجتماعية، من الممكن إن احنا نتحصل على حصيلة من التأمينات أكبر مما هو مقدر لو قانون التأمينات غطى قطاعات أخرى؛ يعنى اللى مقدر لينا السنة دى حوالى ٩٠

مليون. وإذا إحنا غطينا قطاعات أخرى وخصوصا قطاعات مهنية معينة؛ هم بيطلبوا.. التجار بيطالبوا وأصحاب الأعمال بتطالب التأمينات الاجتماعية، ومن الممكن إن العملية تتم بشرط إجبارى وممكن إنها تتم على مراحل وفى قطاعات معينة. ودى تقديرى ممكن لو مشيت بطريق سليم، نستطيع إن احنا نتحصل على مدخرات مناسبة من قطاع التأمينات.

ولكن إحنا واقفين دلوقتى لظروف معينة، أرجو يعنى اللجنة الاقتصادية تقول لنا: هل يمكن إن احنا نغطى القطاعات دى ولاّ لأ؟ العملية عايزة دراسة قبل مانبتديها.

عبد الناصر: اللجنة هتعيد النظر فى المشروعات، وبالنسبة للإصلاح الاقتصادى اللى عنده رأى يبعته للجنة، وبعدين هنناقش تانى الخطة والميزانية وهناقش موضوعات الإصلاح الاقتصادى. المذكرة اللى جاتلى من الدكتور حلمى مراد، بيطبعوها فى المجلس وتبعت لهم نسخ تتوزع على الإخوان نناقشها بعد أسبوعين، الأسبوع الجاى برضه هنتكلم فى الميزانية وفى الخطة.

إذا كانت فيه مشروعات عايزة تمويل محلى وموجودة زى اللى جات سيرتها نديها التمويل المحلى، مش معقول أبدا بأى حال من الأحوال يبقى عندنا حاجات بمال أجنبى، وبعدين نوقفها أو منديهاش حقها! أظن الصناعة كان عندهم هذا الموضوع وأنا قلت الموضوع ده يتعمل فدا بديهى.

حجازى: سيادتك الوزارات وهى بتبعت المشروعات بس يوضحوا لنا الصورة، المشروعات لما بتيجى تفصيلية ومدروسة بنعرف إيه إمكانياتنا، قطعا مش هيبقى فيه أى توقف اطلاقا.

عبد الناصر: إذا كان فيه تساؤلات، حتى نحسم الأمور ممكن فى الجلسة الجاية بنحط التساؤلات والوزير المسئول بيتكلم.

حجازى: يعنى موضوع تحرير الوحدات الاقتصادية، مثلا الإسكان مش راضية تمشى لازم المؤسسة تضمن والخزانة تضمن وإلا البنك مش هيديله حاجة.

مسألة التحرير يافندم – لو سمحتلى – يمكن كلام نظرى، إنما لما نيجى للتطبيق العملى فى الواقع النقطة الأولى مش موجودة، ما لم يكن للوحدة الاقتصادية رأسمال اقتصادى مأقدرش أحررها.. أحررها إزاى؟ أحرره وهو عاجز؟! مش معقول! فلازم نبدأ أولا برأس مال اقتصادى للوحدة وبعدين أسلمه للبنك فى التمويل العادى، ويمكن ده يدى حرية للقطاعات إنها تتحرك بعيدا عن الخزانة. طالما إن الخطة والبرنامج والهدف

هيبقى واضح لما هييجى يطلب رأس مال جديد، وهنا بقى الفرامل هاقول له إيه؟ هاقول له هنا فيه عملية رقابة مانعة إنه ماتستثمرش ولا تزيد رؤوس أموال إلا إذا كان مدروس المشروع اقتصاديا، ده الخط العام فى التحرير الاقتصادى إن أولا يقول لنا. يعنى دلوقتى أنا بكون جهاز عندى، وابتدت الميزانية بتيجى بس العيب الأول على القطاع نفسه يقول لنا كل الوحدة الاقتصادية، ما هو رأس المال الاقتصادى بتاعها اللى يديها هذا التحرر؟

بعد كدا علاقته بالجهاز المصرفى فى التشغيل، وهذا متفق عليه كاملا يمكن الخط مكانش موجود قبل كدا، إحنا بنقول لدا الخط السليم للتحرر الاقتصادى. الخطوة الثانية: الحمد لله الرقابة موجودة، يعنى مش هنزودها بالعكس يعنى عايزين نقلل وندى رقابة ذاتية فى الوحدات. الخط التانى التوسع الرأسمالى فيه خطة وفيه تقييم اقتصادى للمشروع، فإحنا مش عايزين نخش كل مرة فى حلقة مفرغة. بداية العملية للتحرر الاقتصادى هو تقييم رأس مال اقتصادى يبدأ من المؤسسة، وأنا بقول: ده دور المؤسسة الموجودة حاليا، إنها تحدد لنا الموقف إيه وبعدين إحنا نناقش هذا الموقف اللى تقدموا بيه.

عبد الناصر: إنتو بتجيبوا هذه الطلبات تيجى فى الجلسة الجاية إيه اللى إنت عايزه من المؤسسات؟ إيه اللى أنت عايزة من الشركات؟ وأنا كنت فاهم إن التحرير هو تحريرها من الاتحاد الاشتراكى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: ده المضمون اللى كان فى راسى من الأول! (ضحك) فى الجلسة الجاية.
شكرا.